

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الثلاثاء 06 مارس 2018

تم إقصاؤهم من قائمة الناجحين وإلغاء نتائج المسابقة

الأمن يجهض احتجاج طلبة دكتوراه آداب بالعاصمة

أمس بقلق باب الحوار مع الوزارة الوصية، حيث رفض مسؤولو الوزارة استقبالهم. واتهم الطلبة الأستاذ "م. س" بالوقوف خلف إقصائهم، باعتبار أن هذا الأخير يملك معارفه بالوزارة، وبالأخص مع مدير الديوان بالوزارة، حيث نجح الأستاذ في الانتقام وإقصاء الطلبة الناجحين. وأكد الطالب "م. ب" أن ذات الأستاذ كان قد اتصل بطلابين ناجحين وطلب منهما ترك مكانهما لفتاتين كانتا ضمن قائمة النجاح الاحتياطية، وبعض الرفض توعدهما بإلغاء النتائج وهو ما حدث. الجدير بالذكر، أن عميدة كلية أحمد بن بله، السيدة مطهري صافية قد استقالت من منصبها خلال الأيام الأخيرة الماضية حيث سعت من أجل إعادة حق الطلبة دون جدوى. من جهتها كشفت مصادر للفجر أن الوزارة وبعد إجراء المسابقة أرسلت لجنتين للتحقيق، حيث كشفت التحقيقات عن حدوث تجاوزات في المسابقة الأمر الذي دفع الوزارة إلى إلغاء نتائج المسابقة. ج.ج. إبراهيم

بـ"الحفرة"، والمطالبة باستعادة حقهم المهضوم، فإن ما حدث معهم يعد فضيحة كبيرة، والأدهى من ذلك طريقة تعامل الوزارة الوصية معهم، رغم شرعية مطالبهم حسب قولهم. وأوضح الطالب "ب. محمد" أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قابلتهم بلغة التصدي، حيث وجدوا أنفسهم رهن الاعتقال أمس، من طرف عناصر الأمن الوطني، لا شيء إلا لكونهم أرادوا تقديم شكوى على مستوى الوزارة، وكشف الفساد الذي يدار خلف الستار من طرف أشخاص حرصوا على إذلال الطالب الجامعي. وأوضح محدثنا أن المشكل بدأ في 28 ديسمبر الماضي حينما تم اقتراح إلغاء نتائج مسابقة الدكتوراه بعد دعوى قضائية رفعتها أحد الطلبة الراسبين حول عدم توفر الظروف المناسبة لإجراء المسابقة، وحدثت تجاوزات بها، لتتحرك الوزارة وتقوم بإيفاد لجنة تحقيق. ويتأريخ 26 من فيفري الماضي، قامت إدارة المعهد بإبلاغ الطلبة الناجحين بأن الوزارة ألغت النتائج، ليتفاجأ الطلبة يوم

■ أجهضت أمس، مصالح الأمن الوطني، وقفة احتجاجية لطلبة المعهد العالي للآداب والفنون الجميلة، أحمد بن بله، التي نظمها الطلبة المتفوقون في مسابقة الدكتوراه، أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمطالبة بحقوقهم وإلغاء قرار الإقصاء. وأوضح الطلبة الذين تعرضوا إلى الإقصاء في حديثهم للفجر أمس، أنهم تعرضوا إلى الاعتقال من طرف رجال الأمن، وتم منعهم من رفع احتجاجهم إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كما تم رفض استقبالهم من طرف مسؤولي الوزارة الوصية. واتهم الطلبة المتفوقين في مسابقات الدكتوراه التي جرت بكلية الآداب والفنون الجميلة أحمد بن بله بوهران السنة الماضية أستاذ بالكلية بالمتواطئ مع جهات نافذة بالوقوف خلف قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإقصائهم الجماعي وإلغاء نتائج المسابقة. وحسب الطلبة الذين نزلوا ضيوفا على جريدة "الفجر" أمس، للتهديد بما وصفوه

تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الموافق للثامن مارس

جامعة الجزائر 2 تحتفي بالمشهد السردى الأنثوي في الجزائر

مفتوحا للجدل الثقافي والعلمي"، مؤكدة أن هذا النشاط يأتي لرصد القضايا الفنية والايديولوجية والفكرية والاسلوبية واللغوية والتقنية في الكتابة النسائية في الجزائر، كاشفة في هذا السياق عن تلقي القارئ على النشاط لأكثر من 70 مداخلة كلها حول الكتابة السردية النسائية في الجزائر. ق.ن.

على الرواية التي تكتبها الأنثى/المرأة بإرادتها وبرغبتها معبرة عن طموحها في مشاركتها الفاعلة في تنمية الوعي الإنساني، للمرأة الجزائرية. وتضيف بن نويقس أن هذا اليوم الدراسي الذي حمل عنوان "المشهد السردى الأنثوي في الرواية الجزائرية" بأن السرد الأنثوي شكل عالما

■ ينظم قسم الأدب العربي بجامعة الجزائر 2 يوما دراسيا احتفاءً بالكتابة الأنثوية في الجزائر تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الموافق للثامن مارس بمشاركة نخبة من المبدعات الجزائريات. ويأتي هذا النشاط، حسب ما أكدته الأستاذة خليدة بن نويقس، عضو لجنة التنظيم لجعل الجامعة "منبرا مفتوحا

بودياب أثناء تكريم الفائزين من خريجي المعاهد العليا للتكوين البنكي : تكوين الموارد البشرية يساهم في تطوير الخدمات المصرفية الجديدة

الاحتياجات الناتجة عن مشاريع التحول والتغيرات الجارية، وهو ما يسمح بتطوير الشبكة ومتطلبات الوظائف وتحقيق جميع الأهداف المرجوة.

ولشاد بودياب بنوعية الشراكة التي تجمع البنك مع مرافقيها نظرا للمساهمة الفعلية في تنمية مجموعة من المهارات والمؤهلات داخل البنك وتطوير أنشطتها وشبكاتها التجارية مهنتا الفائزين لنجاحهم في مختلف التكوينات العليا للبنوك.

ووضع القرض الشعبي الجزائري إجراءات تتكامل مع خطط العمل وميزانيات البنك لتعزيز التغييرات اللازمة في أداء القطاع المصرفي وقيادة الانتقال إلى تسيير أنجع للعمليات من خلال تطوير معاملات جديدة لدى الموظفين تجاه الزبائن وترجمة صورة ونتائج البنك إلى أفعال للمساهمة في المشاريع الجديدة القائمة على قيم مهنية جديدة .

وستتميز سنة 2018 بالتزام قوي في التعليم العالي المصرفي، حيث يستفيد ما لا يقل عن 317 متريص من عمليات التكوين عبر عدة قنوات منها 99 متريصا في التكوين المصرفي بالمعهد العالي للبنوك الجزائر ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي تونس و 218 إطارا في مجال الأعمال التجارية من الكليات المختلفة المصرفية .

أكد الرئيس المدير العام للقرض الشعبي الجزائري صهر بودياب أن تكوين الموارد البشرية المؤهلة من شأنه أن يساهم في تطوير الخدمات المصرفية الجديدة وتأهيل النظام البنكي في الجزائر .

صونيا طبة

لشرف الرئيس المدير العام للقرض الشعبي الجزائري أمس، بفندق الجزائر على تكريم الفائزين من خريجي المعاهد العليا للتكوين البنكي لطبعة 2017 بحضور الأمين العام لوزارة المالية وممثل بنك الجزائر والمديرين العامين لمؤسسات التعليم العالي البنكي .

جاء هذا الحفل تنويعا للجهود المبذولة من طرف البنك والتي سمحت في سنة 2017 بتسجيل 114 متخرجا في التكوين العالي للبنوك منهم 37 فائزا متخرجا من معهد جزائرية ودولية من بينهم 2 معهد تمويل التنمية للمغرب العربي تونس و 16 من المدرسة العليا للبنوك الجزائر و 3 من معهد التقنيات البنكية فرنسا و 9 من المعهد الجزائري والعالي للدراسات المصرفية الجزائر . وبالمناسبة، أوضح الرئيس المدير العام أن القرض الشعبي الجزائري يولي أهمية كبيرة لتطوير الكفاءات وتكييف الموارد البشرية مع

وجوه نسوية بارزة من الجزائر العميقة

كفاءات مسيرة وجمعية تنشط في صمت

الإطار القنوني وسع من حضور المرأة في المؤسسات

الباحثة في علم الطب
ومخترة الأنف الإلكتروني.
تصيرة لثاق،

فضلت الجزائر على كل
العروض الأجنبية

مديرة المدرسة الوطنية
للمناجحة الدكتور
حسناء أمينة مسعيد،

أحرص على التقاء طلبة
متفوقين وأساتذة أكفاء
لتخريج إطارات لا يعرفون
معنى البطالة



مديرة المدرسة الوطنية للمناجحة الدكتور حناء أمينة مساييد لم الشعب، أحرص على انتقاء طلبة متفوقين وأساتذة أكفاء لتخريج إطارات لا يعرفون معنى البطالة

منذ تخرجها على رأس المدرسة الوطنية العليا للمناجحة بالقلعة سنة 2014، حرصت الدكتورة حناء أمينة مساييد على تكريس شعار المدرسة، مدرسة الكفاءة والجدوة، من خلال جملة من العوامل التي تترجمها في مكنة المدرسة من تكوين إطارات لا تعرف معنى البطالة.

القلعة، علام ماري



ومثلت من الوكالة والنادي العلمي للطلبة الذي يساهم في تعليم مختلف الشبكات المختلفة بميدان المناجحة، وساهمت مختلف هذه العوامل بنوعية عوامل أخرى في ضمان توظيف ما يربو عن 90 بالمائة من خريجي المدرسة لدى المؤسسات التي تعاقدوا معها أثناء التكوين، فيما تبقى النسبة القليلة المتبقية فئة مستهدفة بشكل مباشر من طرف عدة مؤسسات وطنية وعربية.

ومن سؤال يتعلق بكيفية بلوغ درجة التوظيف بين العمل والتكديرات المالية بين الفروع تحت طائلة الخسائر فالتدبير أمينة مساييد بأن التوظيف بين العمل والبيت مسألة قديمة ومسألة محسوبة أن المرأة سواء كانت في المؤسسات العربية أو العربية لشخص من الخسائر التي لحقت به يوميا لمحاولة التوظيف بين الاثنين، واستمرت بأنها تلقت صعوبات كثيرة من حيث أنه يظهر من الميزة الجمع بين تربية الأولاد واتجاه الأعمال العربية بالتوازي مع التكوينات العلمية طوال مقرر العمل، وفي هذه الحالة، تحاول المرأة أن تطور استراتيجية مبنية على التميز والعلاقات المالية والجوهرية، مقبولة إلى كون لمرجعية في الميدان أحيانا بأن المرأة مقيمة على تنظيم يومها بمقاييس تامة بحيث أنها تستغل كل ثانية من الوقت، وتبدأ جهودا مضاعفة من أجل إبعاد الإحساس بالندم في حالة ما إذا مرض الطفل أو حصل على نتائج دراسية سيئة أو في حالة عدم إمكانية استكمال عائلة الزوج وغير ذلك، ولذلك تؤكد أمينة مساييد بأن المرأة لا تفر على رأس مؤسسة ما تبتل جهودا أكثر من الرجل من أجل شغل منصبه، بحيث يعتبر ذلك عاملا مهما من عوامل

في هذا الإطار تحرص مديرة المدرسة منذ الوهلة الأولى على حسن انتقاء الطلبة المتخصصين على شعبة التخرج إلى طلي للتخصصات بالوزارة مع اختيار أستاذة ذوي خبرة وصولي عالي مع إقرار الملكية العملية برصيد وثائقي متنوع وحديث جعلها تستقطب طلبة جيل المدارس الوطنية بقطب الجامعي للقلعة، تأهيك عن عدة مؤسسات جامعية بولايات مجاورة، فيما تحرص إدارة المدرسة بتطوير مقرر من المديرة أمينة مساييد على اتباع نماذج خاصة بلوح الجودة المشددة على خراج الممارم المعجم العلمي للتدريس خلال الموسم وتمكين الطلبة من حضور محاضرات من تنظيم خبراء من القطاع الاقتصادي والاجتماعي حول مواضيع وحلها المسئلة في المناجحة مع فرض منهجية صارمة في مختلف التدرجات المتعلقة بتحضير مذكرات نهاية الدراسة على مستوى المؤسسات من خلال تكفل الطلبة بتعليم وتنشئة بشكل مهم فاني منه المؤسسة وإقرار طوعا وإقبار له وفق ما تشاء من مفاهيم نظرية في مشواره الدراسي، وما يلتزم الانتباه في هذا المشوار كون الطلبة لا يزالون مواطنين على عملية تقييم أساليبهم دوريا من حيث الأداء والتميز طبعاً من مديرة المدرسة الأمر الذي يساهم بشكل مستمر في تحسين أداء الأساتذة بالشكل الذي يؤثر مزيداً من الارتقاء للشكوك داخل المؤسسة.

وغيره ريبا لطلبة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، فقد قدمت مديرة المدرسة لدى وكالة دعم لتفعيل الشباب لإنشاء دار المقاولاتية وهي لدار التي ساهمت كثيرا في التماهي لكافة العمل بالمخارج باعتبارها لشهد حليا مشبعة 15 مطروفا مختلفا من طرف أستاذة المدرسة

لارتقاء والنجاح. تندر الإشارة إلى أن صلاء أمينة مساييد تلقت تكوينا في ميدان التعليم الاجتماعية والمناجحة من الجامعة المركزية، ثم حصلت على شهادة التخرج سنة 1982 من جامعة باريس 7 عن الأطروحة التي كان موضوعها «إمكانية نقل التكنولوجيا».

بدأ مشوارها المهني في مؤسسة وطنية كشكافة بالدراسات في مديرية التكوين والمستخدمين لمدة سنتين، ثم انتقلت إلى قطاع التعليم العالي كأستاذة مساعدة ثم أستاذة التعليم العالي منذ سنة 2000 إلى حد الآن، والتوازي مع التدريس في جامعة الجزائر، قدمت أمينة مساييد زروما في جامعة عنابة وجامعة بجاية وجامعة التكوين المتواصل، حيث كانت مكلفة بتكوين الإطارات في مجالات شتى للمناجحة، وقامت بتأطير العديد من الممارم والأطراف.

وبلاوة على وظيفة التعليم، مؤسست وظيفة البحث في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) منذ 1996 إلى يومنا هذا، وفصل البحوث التي قامت بها في الميدان، استطاعت أن تشارك في ملتقيات وطنية ودولية، ونشرت عدة مقالات وكتب، حول مواضيع مختلفة مثل: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، التكوين المهني التطوير الاقتصادي الاجتماعي وغيرها، فيما تلقت بالمدرسة الوطنية العليا للمناجحة عندما قدمت أولها سنة 2011، وفصلت منصب مديرة مساعدة للتكوين المتواصل والعلاقات الخارجية إلى أن عينت مديرة للمدرسة سنة 2014، وهو المنصب الذي تشتهر إلى يومنا هذا.

الباحثة في علم الطب ومخترة الأنف الإلكترونية فضلت الجزائر على كل العروض الأجنبية

تعليقها وهو تصور لشاق عيلة ولاية سيدي بعلباس، من النساء اللاتي دخلن عالم الطب من أبوابه الواسعة وخلدن أسماهن من ذهب في سجله التاريخي بعد حصولها على براءة الاختراع «أنف الإلكترونية»، فهي تعد واحدة من القلائد الذين تفرقوا في مجال البحث العلمي والاختراع بعد أن برهنت للعالم أن للمرأة من القدرات ما يتكافأ مع صانع التفوق، وتؤكد للمرة الألف خطأ مقولة «لا يمكن للمرأة أن تصل إلى...».

بعلباس، د. شندو



قصصات إنسانية، وبلاوي تقادي، لتأكيد ذلك كما أنه موجه أيضا للاستخدام في عديد الميادين الأخرى كتحديد نوعية الطعام في معالجة المياه وحتى في مجال البيئة كتلكات الهواء والمناجحة الخفيفة وكذا يمكن استخدامها من قبل مصالح الممارم وغيرها.

وأضافت البروفيسور أن العديد من العروض منحت لها لتبني الجهاز من طرف شركات ومؤسسات خوج البلاد، بحكم أنها كانت مقيمة في تولوز بفرنسا لكن خبرتها ومنها ليمتها جعلها تعود إلى وطنها حامل إختراعها الجديد بنية خدمة وطنها وأفاد، حيث نقلت منذ حوالي سنة في مقاربات مع مؤسسة باني سيدي بعلباس من أجل إبرام اتفاقية شراكة بين المؤسسة المذكورة ومركز تطوير التكنولوجيا المتطورة الذي تضمنت إليه البروفيسور لشاق، على أن يتم بموجبها الشرح في تصنيع هذا الجهاز على مستوى مركب، والتيه بذلك الأهمية الإلكترونية التي تساهم على تجسيد المشروع، ومن ثم تسويقه محليا

تسمية كالتقنية. كانت البروفيسور الباحثة في علم الطب وإغلاق تقديمها لشروح مفصلة عن الجهاز الذي صنع بمواد ومواد جزائرية بنسبة تقوي 90 بالمائة أن مشروعا الجديد الخاص بالأنف الإلكترونية يساهم على كشف وتشخيص الأمراض، وله من المميزات ما يمكنه من تسهيل عملية فحص داخل الوسط الاستشفائي وإدخال المخابر الطبية أيضا، فهو جهاز منطوق سهل الاستعمال على شكل أداة تثبت على طاولة وتوضع داخله العينات التي سيتم فحصها على أن تظهر النتائج خلال 30 دقيقة عوض التحاليل الروتينية التي تدوم يومين كما أنه يعيد المريض للجدو إلى

في مرحلة أولى قبل الانتقال إلى تصديره لإخراج وإنشائه البروفيسور لشاق، أن الوقت حان لإعادة النظر في طرق تشخيص الأمراض بطريقة دقيقة، حيث أن العديد من العلاجات الحالية تتم بطرق غير مناسبة نتيجة لتشخيص الخاطئ للمرض، ما يستدعي تطوير هذه الطريقة التي تعد أهم حلقة في رحلة العلاج لتؤكد مجددا أن جهاز الأنف الإلكتروني تم تصميمه لهذا الغرض لمساعدة الأطباء العاملين في المختبرات وعلى المرضى من أجل التوصل إلى التشخيص السليم في وقت قصير وبشكل أقل، ومن تسويق الجهاز قالت البروفيسور بأنها إحتضنت على إمكاناتها الخاصة في صنع الجهاز بداية بمرحلة البحث التي دعمت سنوات حاليا للتوصل إلى إتمام من السلطات المحلية من أجل تسويق جهازها عبر كافة المستشفيات والمخابر.

بشير مصيطفى من جامعة المسيلة:

عصرنة قطاع المؤسسات يمر بستة مفاتيح للنهوض به

أما المفتاح الرابع فيتعلق بالابتكار الذي هو من واجب المؤسسة لأجل الاستثمار في الحلول والتطبيقات الرقمية والفنية في تحسين تغليف المنتج مثلا والتحكم في النفقات الإنتاجية ومع وجود إشكالية اليد العاملة والآلة حيث تحل الآلة محل العامل ولكنها لا تعتبر مشكلا في نظره لأن تكوين العامل هو الأسس وإيجاد عمل له في مكان آخر، والمفتاح الخامس حصصه المتحدث في استعمال التكنولوجيا الحديثة والاتصال والبيع الإلكتروني وتنسيق المعلومات وحصر مصيطفى المفتاح السادس والأخير في تطوير وعصرنة المؤسسات الاقتصادية إلى فتح رأس المال الاجتماعي كالتشجير والبيئة ولابد من انفتاح المؤسسة على محيطها وتقديم فائدة للبيئة وخلق نوع من رأس مال الاجتماعي.

ودعا مصيطفى لاتبع السياسات بدل الإجراءات واستحداث وزارة مخصصة في السياسات ووزارة تخطيط واستشراف وزارة اقتصاد وتنمية، مشيرا إلى أن الإجراءات مفيدة في المدى القصير خاصة وأنها أعطت الأثر السريع على الميزان التجاري الذي انخفض عجزه بشكل لافت، حيث ربح الجزائر حوالي 05 مليار دولار في السنة في الميزان التجاري وتقليص الواردات وتحرير المنتج المحلي من المنافسة الخارجية ولكنها تبقى - حسب - إجراءات لا يمكن الذهاب بها بعيدا لذا يجب انتهاز السياسات من نوع رؤية الجزائر 2030 في التكاملات والاقتصاد الكلي وتطوير القطاع العام والشراكة مع القطاع الخاص وعصرنته وتدريب العاملين.



علاقة مع المحيط.

وبخصوص المفتاح الثاني أشار كاتب الدولة الأسبق للاستشراف أنه يتعلق بأنماط التسيير وخاصة الأنماط الجديدة التي تدخل في تسيير المؤسسات والمتعلقة بأنماط الحوكمة، وكذا تدريب العاملين الذي يعتبر حسب مفتاحا ثالثا يعتمد على تكوين العاملين، مشيرا إلى أنه لابد على كل موظف من التطور وفي تقلد المناصب من خلال رفع إنتاجيته من خلال التدريب.

احتضنته كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة خبراء دوليون ووطنيون يحللون حقوق الطفولة بين المواثيق الوطنية والدولية

المتبعين في هاته الجلسة من قاعدة اتركيز على جريمة الاختطاف وسبل حماية الطفل من الوقوع فيها كإجراءات وقائية تؤول إلى الحماية التي توفرها المؤسسات من جهة وإلى طابع تنظيم والتشريع السباقي في تفكك بهاته الظاهرة، لقد أجمع المتبعين لمحاو الملتقى أنها جاءت مركزة وفق منهجية مطبقة أقرها العميد واللجنة العلمية، وفي آخر جلسة لليوم الأول والتي هي تخليص إضافي من حيث التطبيق كإضافة للآليات فإن المتبعين له سيتعرفون على المخاطر المحيطة بالطفل، ثم الأسرة البديلة ودورها في حماية الطفل وحماية الطفل في ظل الميثاق العربي، كما سيتم هناك قرارات في المركز القانوني للمعاريين في القانون الدولي.

وسيتعرف المتبعين في اليوم الثاني من عمر الملتقى في أربع جلسات متتالية حول الإشكالات القانونية المتعلقة بالحضانة، واستعراض حقوق الأطفال وحمايتهم من أشكال الاستغلال، وكيفية تنفيذ عقوبة الإعدام للحد من جرائم الأطفال، وكذا حمايتهم من خلال آلية تقديم الشكوى والبلغات في ضوء البروتوكولات ويتسع الأمر بالتفصيل إلى تناول حماية الجنائية للطفل من الاعتداءات الجنسية والاغتصاب بينما تسيير الجلسة الثانية من اليوم الثاني لتأكيد دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية الطفل وحماية الفاصرة في التشريع الجزائري، وكذا حمايته في ظل قانون العمل ومن جهة ثانية سيتمتع متبعو الفقه المناوالت المتعلقة بالجرائم الماسة بالطفل في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، هذا وستعرف مواضيع الحضانة والطفل الجائع وصحة الطفل طريقتها إلى التفصيل من لدن خبراء دوليين متخصصين وفي نفس الإطار فقد تشهد أعمال المؤتمر الدولي انطلاق ورشات بنظمها أساتذة الكلية بمشاركة طلبة الدكتوراه ويأمل ملاحظون في شأن الكلية أن توصيات الملتقى سوف تبلغ إلى نواب المجلس وسيتم إرسالها إلى الوزارة المعنية بغرض التكفل بها حسيما صرح به البروفيسور بلقرومان في اختتام الملتقى الوطني الأول حول حماية المستهلك في ظل المخاطر الإلكترونية الذي شهدته الكلية الأسبوع المنصرم.

أكد كاتب الدولة الأسبق بشير مصيطفى خلال الملتقى الدولي الأول المنظم، أمس، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، حول عصرنة قطاع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كبدل للمحروقات. على أن المؤسسات الاقتصادية يجب أن تلعب الدور الكبير والمهم في ظل عدم استقرار أسعار النفط ونضوب الموارد وفق المقومات المتوفرة.

المسيلة: عامر ناجح

وأشار بشير مصيطفى على هامش الملتقى في رده على سؤال لجريدة الشعب حول الآليات التي يجب إتباعها لعصرنة قطاع الصناعة والمؤسسات الاقتصادية، إلى أن عصرنة القطاع تتطلب المرور بستة مفاتيح لتطوير المؤسسة وعلى رأسها المعرفة التي تعتبر السبب الرئيسي في نجاح تسيير وفق ما يعرف بالتسيير بالمعرفة وليس بالأهداف والذي يتضمن حسب تكوين وتدريب والاطلاع على مختلف العلوم والأبحاث كبنائه

في سابقة من نوعها عرفتها كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة برئاسة الدكتور حمام محمد زهير، ينظم ملتقى دولي شامل حول حماية الطفولة بين قواعد القانون الجزائري، وأحكام القانون الدولي، ضم إليه خمس جامعات دولية هي تركيا وتونس والمغرب والأردن بالإضافة إلى مشاركة أكثر من 20 جامعة وطنية في إشكالية مس ضرها كل فئات الشعب بعد انتشار ظاهرة الاختطاف وقتل البراءة.

نور الدين لعراجي

وكانت وجهة المؤتمر هي تعيين محاور تمس الشأن الطفولي في الوقت الراهن أمام تحديات التكنولوجيا المعاصرة وتزايد وتنامي التشريع الجزائري في ميدان الجزائري إذ من المقرر أن تشهد الجلسة الأولى المقررة اليوم 6 مارس إلقاء 14 مداخلة متكاملة تم بمرمجتها من أجل فحص المحور الأول للملتقى والقاضي بالتعرف على كامل الحقوق المدنية التي تلح عليها المواثيق الدولية ولاسيما في أهم قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالأطفال زمن النزاع المسلح.

وحسب المتحدث له الشعب فإن الملتقى سيتمتع فيه الحضور إلى مجموعة من المداخلات من بينها واحدة للأساتذة المغربية العثماني سعيدة بخصوص الفرق بين الحماية والرعاية لحقوق الطفل في القانون المغربي بينما سيتوسع رئيس المجلس العلمي للكلية العقون سعد من زاوية تكتيكية لتبيين حضر تجنيد الأطفال وإلزامهم في العمليات العدائية وفق القانون الدولي.

ويذا تكون مسالة المحور الأول قد تنامت بإعطاء المتبعين كل مجال المنع والحضر المستعملة ضد الطفولة عالميا، وفي الجلسة الثانية من عمر الملتقى سيقدم المتبعين من شرح لمختلف آليات الحماية الاجتماعية المقدمة للطفل كالوساطة الجزائية ودورها في حماية الطفل الجائع من جهة والحماية القانونية للأطفال المتخلى عنهم ثم جريمة اختطاف الأطفال ودور المؤسسات في كفاحها ثم الحماية الصحية والاقتصادية لهم ومن هنا انطلق

بمشاركة 12 جامعة أوروبية ومغربية

جامعة محمد لين دباغين بسطيف تنظم دورة تكوينية في الحوار الثقافي

مكونات الأسرة الجامعية (طلبة، أساتذة) وحتى إدارات غير أكاديمية. وفي جانب آخر يبحث ذات المشروع عن تقوية التعاون بين الجامعة والمجتمع من خلال ترقية الحوار الثقافي وترقية الروح الدولية لدى المؤسسات بمنطقة حوض المتوسط ومنه خلق الحيوية في سوق الشغل، وفي هذا الإطار فإن مكاتب العلاقات الخارجية ستلعب دورا مهما بصفتها مكاتب فرص دولية. المشروع سيسمح أيضا بالعمل في إطار سياسة مستقبلية، هدفها تحسين وتطوير البرامج والمبادرات من خلال إعداد إطار تعاون ومخطط عمل موجه لمؤسسات التعليم العالي. وفي ذات الإطار سيحل غدا بذات الجامعة الأمين العام لاتحاد الجامعات المتوسطية حيث سترأس انعقاد اجتماع هام بمختلف الجامعات الجزائرية المنخرطة في هذه الهيئة الدولية التي تضم 103 مؤسسة جامعية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي انخرطت فيها جامعة محمد لين دباغين-سطيف 2 منذ سنة 2014.

إ. حداد

● تحتضن جامعة محمد لين دباغين، سطيف 2 في الفترة الممتدة من 05 إلى 08 مارس الجاري الدورة التكوينية الأولى لمشروع التعاون الدولي (دير-ماد، (DIR-MED) الذي يهتم بالحوار الثقافي، وشبكات الحركة في حوض المتوسط، وهو المشروع الذي يندرج في إطار برنامج «إرسموس» الذي يوطره الاتحاد الأوروبي. وحسب إدارة الجامعة فهذا المشروع ينسقه اتحاد الجامعات المتوسطية (UNIMED)، يضم 12 جامعة مشاركة من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، وتونس، المغرب والجزائر، يبحث على تعاون جامعي دائم وثقة متبادلة، ووعي ثقافي مشترك يجمع بلدان المتوسط، من خلال تعزيز تنقل الأشخاص والتبادل على المدى الطويل. ولأجل ذلك جاء هذا المشروع في أولى دوراته التكوينية بفضاء جامعة محمد لين دباغين-سطيف 2. وهي الدورة التي ستخصص لتكوين المكونين، وتستهدف مسؤولي مكاتب العلاقات الدولية، كي يتسنى لهم التحكم أكثر في ميكانيزمات وآليات التعاون والتبادل لكل

ينظم اليوم قسم
العلوم الزراعية
بكلية علوم
الطبيعة والحياة
بالتعاون مع
مخبر البحث في
التنوع البيئي
وتلوث الأنظمة
البيئية لجامعة

الشاذلي بن جديد الطارف، الملتقى الوطني
الأول حول الماء، المحيط والصحة بقاعة
المحاضرات للجامعة، وتجمع هذه التظاهرة
العلمية العديد من الباحثين، الذين سيتطرقون
إلى مواضيع مختلفة مرتبطة بالوضع الحالي
لمحيطنا، لاسيما حماية الأنظمة البيئية.

في إطار مشروع "إيراسموس بلوس" وفد من جامعة مونبولي في زيارة لقسنطينة 1

مجال تسيير ومعالجة النفايات
بشعبة الإيكولوجيا والبيئة،
من تخصص علوم الطبيعة
والحياة. وسيتم إطلاق المسار
الأخير مع الدخول الجامعي
للسنة القادمة بحسب ما جاء
في بيان صحفي صادر عن
الجامعة، تلقت النصر نسخة
منه.

واختيرت جامعة الإخوة
منتوري لفتح المسارين
المهنيين الجديدين في إطار
برنامج "كوفي" من مشروع
"إيراسموس بلوس" الأوروبي
الموجه لتعزيز قدرات التعليم
العالى، حيث انطلق قبل ثلاث
سنوات ويضم حاليا 19
شريكا، من بينهم وزارة التعليم
العالى والبحث العلمي وتسع
جامعات جزائرية وثلاثة شركاء
اقتصاديين واجتماعيين، على
غرار غرفة التجارة والصناعة،
فضلا عن جامعات إسبانية
وفرنسية وبلجيكية وغيرها،
حيث يسعى المشاركون فيه
إلى تزويد الجامعات الجزائرية
بمنهجية بنوية لبناء مسارات
ليسانس مهنية.

من ج

يحل صباح غد، وفد من جامعة
مونبولي بجامعة قسنطينة 1،
في إطار مشروع إيراسموس
بلوس من أجل عقد اجتماعات
لتقييم مسار التكوين في
شهادة الليسانس المهنية في
النقل واللوجستيك، بالإضافة
إلى الإطلاع على مدى تقدم
إعداد مسار مماثل في مجال
تسيير ومعالجة النفايات.

وتندرج الزيارة ضمن البرنامج
المسمى بالبناء المشترك لعروض
تكوين ذات إمكانية توظيف
عالية "كوفي"، حيث أطلق
في إطار مشروع إيراسموس
بلوس، الذي اختيرت له جامعة
مونبولي كمنسق، في حين
سيكون إلى جانب وفد الجامعة
ممثلون عن "أرش مجلس
غرونوبل" المختص في تأمين
الجودة.

وسيتمحور اللقاء حول تقييم
مسار الليسانس المهنية في
النقل واللوجستيك بعد ستة
أشهر من انطلاقها في جامعة
الإخوة منتوري، بالإضافة
إلى مناقشة آليات إعداد
مسار ليسانس مهنية في

رئيس غرفة التجارة والصناعة الحضنة في ملتقى دولي بجامعة المسيلة

أشخاص على مستوى بعض المصالح يعرقلون ملفات الاستثمار

انتقد، أمس، رئيس غرفة التجارة والصناعة الحضنة بولاية المسيلة، مقدار بنية، استمرار تسيير ملفات الاستثمار بنفس الطرق، والأساليب، والذهنيات، وهي وجود بعض الأشخاص على مستوى عدد من المصالح يرى أنها تقف سدا منيعا ضد التنمية المحلية.

الكثير من المزايا، والتحفيزات، والتي لم يخف كونها ساهمت في إحداث نوع من الديناميكية على اقتصادنا المحلي الذي يمر حربه بوضع حساس، يتطلب منا جميعا العمل على تجاوزه، وهذا من خلال استغلال مخابر الجامعة التي تم فتحها أمس بين غرفة التجارة والصناعة، و11 مخابر بالجامعة، والتي تعتبر محلا للإبداع والاختراع، وتساهم في تطوير الإنتاج المحلي، والرقمي بالمؤسسات الاقتصادية، وتطويرها.

وفي هذا الصدد، قال بأننا حرصنا خلال هذا الملتقى الذي عرف مشاركة أساتذة، وخبراء مختصين في الاقتصاد من جامعات تونس، المغرب، وكندا، وبحضور كاتب الدولة للاستشراف بشير مصطفى، والدكتور المحاضر بجامعة مونتريال حفصي الطيب، على تنظيم صالون للإنتاج المحلي شاركت فيه العديد من المؤسسات النشطة بالولاية. هانس قريشي

محمد بوضياف بالمسيلة، من تنظيم مخبر الاستراتيجيات، والسياسات الاقتصادية في الجزائر، وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الحضنة، بأن عجز بعض المصارف والبنوك على تطوير إمكانياتها، وترقية معاملاتها، إلى جانب استمرار نفس الذهنيات في تسيير ملفات الاستثمار على المستوى المحلي، في وجود يضيف، بعض الأشخاص على مستوى عدة مصالح، تقف حجر عثرة أمام المؤسسات الاقتصادية التي تحتاج في الوقت الراهن إلى العصرية من حيث الانتقال من إدارة الإنتاج إلى الإدارة التنظيمية، وإدارة الموارد البشرية. مضيفا بأن الجهد الذي تبذله الدولة بغية تشجيع الاستثمار المنتج، والحفاظ على المؤسسات الاقتصادية، وتطوير أدائها، والسعي لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خصوصا عن طريق منح



وأوضح رئيس الغرفة في افتتاح الملتقى الدولي حول عصرية قطاع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات الذي احتضنته جامعة

وقال بأنه حان الوقت للسماح للمختصين، والخبراء، والباحثين، وأرباب العمل وأصحاب المؤسسات، لتقديم إضافات جادة لواقعنا الاقتصادي.

جامعة الجزائر 2 تحتفي بالمشهد السردى الأنثوي في الجزائر

ينظم قسم الأدب العربي بجامعة الجزائر 2 يوما دراسيا احتفاء بالكتابة الأنثوية في الجزائر تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الموافق للثامن مارس بمشاركة نخبة من المبدعات الجزائريات. ويأتي هذا النشاط حسب ما أكدته الاستاذة خليدة بن نويقس عضوة لجنة التنظيم لجعل الجامعة "منبرا مفتوحا على الرواية التي تكتبها الأنثى/ المرأة بإرادتها ورغبتها معبرة عن طموحها في مشاركتها الفاعلة في تنمية الوعي الإنساني، للمرأة الجزائرية. وتضيف بن نويقس أن هذا اليوم الدراسي الذي حمل عنوان "المشهد السردى الأنثوي في الرواية الجزائرية" أن السرد الأنثوي شكل عالما مفتوحا للجدل الثقافي والعلمي، مؤكدة أن هذا النشاط يأتي لرصد القضايا الفنية والإيديولوجية والفكرية والأسلوبية واللفظية والتقنية في الكتابة النسائية في الجزائر، كاشفة في هذا السياق عن تلقي القائمين على النشاط لأكثر من 70 مداخله كلها حول الكتابة السردية النسائية في الجزائر.

خطوة أولى لتعزيز التعاون الأكاديمي بين معهد محمد فوزي وجامعة تلمسان

عرض اتفاقية تعاون بالمعهد الوطني العالي للموسيقى

غاب هذا العلم انحطت مجتمعاتنا وضاع معنى الجمال والتحضر، وحيا المتحدث المدير بوعزارة لأن ما تحقق كان جهدا ومبادرة شخصية منه .

في رده على سؤال «المساء» متعلق بتوظيف هؤلاء الطلبة في عالم الشغل خاصة بقطاع التربية والتعليم أشار عميد جامعة مستغانم أن إقبال الطلبة غالبا ما يكون للدراسة في اختصاص الفنون التشكيلية والموسيقى بغرض التوظيف بعد التخرج خاصة في قطاع التربية وبالتالي فإن الاتفاقية تميز أكثر مستوى الطلبة بالتكوين التطبيقي، وفي سؤال ثان لـ «المساء» متعلق بوقف البعثات العلمية للتكوين في الخارج (ما بعد التدرج) في حال فتح أقسام الدكتوراه بالجزائر للطلبة أكد بوعزارة أن ذلك لن يتوقف خاصة مع الطلبة النجباء علما أن بالجامعة نيابة العلاقات الخارجية والتعاون ولم تتوقف اتفاقيات التعاون مع مختلف الدول كما أن هناك عرضا من روسيا لتكوين الطلبة الجزائريين في اللسانيات والدكتوراه إضافة إلى عمل مديرية التبادل والتعاون بالوزارة الوصية التي تقدم منح لبعض الدول منها الصين والنمسا والمجر وغيرها، كما سيستقبل المعهد العالي للموسيقى قريبا سفيرا روسيا.

تم خلال هذا اللقاء أيضا إثارة موضوع البحث العلمي في التراث الغنائي والموسيقى الجزائري بعيدا عن سياسة «الشطيط والرديح» كما علق بوعزارة .

جامعة مستغانم بأساتذة مختصين من المعهد العالي للموسيقى بالعاصمة خاصة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي أي تعلم أصول العزف والآلات الموسيقية وكذا تفعيل دورات لها صلة بالمنهج الدراسي إضافة إلى تخصيص مقاعد بيداغوجية في الماجستير والليسانس لطلبة المعهد بجامعة مستغانم (كلية الأدب العربي والفنون)، علما أن المعهد يتوقف فيه التكوين عند مستوى ليسانس.

بدوره ثمن عميد جامعة مستغانم الدكتور بن شينو الجيلالي، هذه الاتفاقية المبرمة على هامش الملتقى الدولي «صورة الثورة الجزائرية في الإبداع الأدبي والفن» الذي نظم من 28 إلى 29 نوفمبر الماضي، بإشراف وزير الثقافة. بالمناسبة أكد المتحدث أن الجانب النظري غير كاف في التكوين إذا لم يقفل بالممارسة التطبيقية وهذا ما سيتحقق من خلال الاتفاقية . في حين أشار السيد عبد القادر بلزاف، من مديرية الثقافة بمستغانم أن الطالب الجامعي لن يجد مستقبلا صعبا في مزاولة مهنته خاصة في التدريس كما وعد بفتح فضاء للتكوين التطبيقي على مستوى معهد الموسيقى بولايتته. الدكتور الفنان عبد الحميد بلقروني، مدير البيداغوجيا بالمعهد العالي للموسيقى قال إن كل جامعات العالم لها قسم للموسيقى، في حين أن جامعاتنا تخاف الموسيقى علما أن الحضارة العربية الإسلامية لم تهمل هذا الفن واتخذت منه علما راقيا لذلك زاوله كبار العلماء وعندما

نشط السيد عبد القادر بوعزارة، مدير المعهد العالي للموسيقى رفقة عميد جامعة مستغانم ومدير الثقافة بهذه الولاية أمس، بمقر المعهد بالعاصمة ندوة صحفية قدموا فيها تفاصيل خاصة بالاتفاقية المبرمة بين الأطراف الثلاثة وهي الأولى من نوعها بالجزائر تهدف إلى تعزيز التعاون والتكوين والتأطير والتوثيق والأرشيف .

• مريم .ن

أشار السيد بوعزارة، أن هذه الاتفاقية التي أبرمت مؤخرا بمستغانم هي الأولى في الجزائر وبحضور إشارات سامية مما يعكس حضور الإرادة السياسية لإعطاء البعد الأكاديمي والعلمي للمؤسسات الثقافية خدمة للفن الراقي وبالتالي خدمة للمجتمع.

ترتكز الاتفاقية على 3 محاور وهي «التعاون» و«التكوين والتأطير» و«التوثيق والأرشيف»، وفيما يتعلق بالتعاون أكد المتحدث أنه يخص التبادل المعرفي بين الأطراف الثلاثة الموقعة وهي المعهد العالي للموسيقى وجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ومديرية الثقافة بمستغانم، وسيشرف على التأطير العلمي والتربصات الميدانية خيرة الأساتذة الجزائريين والأجانب، وكذا في تنظيم الندوات والملتقيات الوطنية والدولية بمشاركة طلبة جامعة مستغانم والمعهد العالي للموسيقى. وفيما يتصل بالتكوين والتأطير سيتم تزويد

الدورة التكوينية الأولى لمشروع «دير - ماد»

12 جامعة متوسطة تلتقي حول مشروع علمي مشترك

الطلبة. وأضاف ذات المتحدث أن فكرة تنظيم الدورة التكوينية تركز على تطوير فضاء للحوار، يسمح بتحويل وتقريب مناهج العمل المختلفة، باتباع مقاربة مبنية على التعاون، من أجل خلق ملتقى فعلي ينخرط فيه جميع المشاركين في المشروع، فيمَا يُنتظر أن يلعب المستخدمون المكلفون بالعلاقات الخارجية والتبادل ما بين الجامعات الذين استفادوا من التكوين، دور المكونين، ويتحولون فيما بعد إلى مرجع محلي في هذا المجال. ويُرتقب أن يُعقد في اليوم ما قبل الأخير للدورة اجتماع هام يجمع الأمين العام لاتحاد الجامعات المتوسطية بمختلف الجامعات الجزائرية المنخرطة في هذه الهيئة الدولية التي تضم 103 مؤسسة جامعية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، التي انخرطت فيها جامعة «سطيف2» سنة 2014.

المكونين التي تستهدف مسؤولي مكاتب العلاقات الدولية، حتى يتسنى لهم التحكم أكثر في ميكانيزمات وآليات التعاون والتبادل بين مكونات الأسرة الجامعية، من طلبة وأساتذة وحتى إدارات غير أكاديمية. وحسب السيد عز الدين ربيعة المكلف بالإعلام والاتصال على مستوى جامعة محمد لمين دباغين، فإن المشروع يبعث، في جانب ثان، تقوية التعاون بين الجامعة والمجتمع من خلال ترقية الحوار الثقافي لدى المؤسسات بمنطقة حوض المتوسط، ومنه خلق الحيوية في سوق الشغل بما يسمح بالعمل في إطار سياسة مستقبلية، هدفها تحسين وتطوير البرامج والمبادرات، من خلال إعداد إطار تعاون ومخطط عمل موجه لمؤسسات التعليم العالي، حيث تركز هذه الدورة على أولى المجموعات المستهدفة من المشروع والمستهدفة من الحركة الدولية، وهم

انطلقت بجامعة محمد لمين دباغين «سطيف2»، أمس، الدورة التكوينية الأولى لمشروع التعاون الدولي «دير- ماد»، الذي يهتم بالحوار الثقافي وشبكات الحركة في حوض المتوسط، ويندرج في إطار برنامج «إراسموس»، الذي يؤطره الاتحاد الأوروبي.

• منصور حليتيهم

المشروع الذي يمتد إلى 8 مارس الجاري وينسقه اتحاد الجامعات المتوسطية (أونيما)، يعرف مشاركة 12 جامعة من دول حوض الأبيض المتوسط، على غرار إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتونس والمغرب والجزائر، وبعث من خلاله المشاركون سبل ترقية تعاون جامعي دائم، ووعي ثقافي مشترك يجمع بلدان المتوسط من خلال تعزيز تنقل الأشخاص والتبادل على المدى الطويل، كما يعرف هذا المشروع تنظيم أولى دوراته التكوينية المخصصة لتكوين

الطبعة 4 لمهرجان المونولوج مديرية الخدمات الجامعية لخنشلة تتوج بجائزة أحسن أداء رجالي

توجت مديرية الخدمات الجامعية لولاية خنشلة بجائزة أحسن تمثيل رجالي، في الطبعة الرابعة من المهرجان الوطني الجامعي للمونولوج، احتضنتها ولاية وادي سوف مؤخرا، تحت شعار "الطالب راشد التجديد والتميز"، بإشراف غدير كريم والمخرج حسني بوغديري ونص الأستاذ عمار قداش.

ع.ز.



في كتابة النصوص، الأداء والإخراج،
الطالب المتوج رامي حميدان،
عملت بجهد من أجل التتويج
والنص كان متكاملا

أكد الطالب رامي حميدان مؤدي مونولوج "أميرة" لصاحبه عمار قداش ومخرجه حسني بوغديري له المساء، أن التفاف كان شديدا خلال فعاليات المهرجان الوطني الجامعي للمونولوج، الذي جرت فعالياته في ولاية وادي سوف في نهاية الأسبوع المنصرم. كان من الممكن أن يقتصر مونولوج "أميرة" كل الجوائز بشهادة الجميع، وهو الذي ترشح لجائزة أحسن نص، إلا أن اللجنة المكلفة بتقييم الأعمال منحه فقط جائزة أحسن أداء رجالي، ويرجع الفضل في هذا التتويج إلى جهود الجميع؛ حسني، كريم والأستاذ عمار قداش الذي كتب نصا متكاملا "أجتهدت فيه كثيرا وعملت فيه بجهد"، والمسيرة "بدأت من هذه المشاركة وهذا التتويج، ومنسعى بالتنسيق مع إدارة مديرية الخدمات الجامعية والزعماء إلى إنشاء فرقة مسرحية متكاملة ستكون لها كلمتها مستقبلا".

عرفت الطبعة الرابعة لمهرجان المونولوج الجامعي مشاركة 15 ولاية بـ 65 عرضا، قدمت فيه مديرية الخدمات الجامعية لولاية خنشلة عرضا مميزا ويشهادة الدكتوراة الحاضرين، استحققت به. حسبهم. الجائزة الأولى وجائزة أحسن نص، لتكتفي بالفوز بأحسن أداء رجالي للممثل حميدان رامي من بلدية ششار، في عمل عنوانه "أميرة"، يحكي الغربة التي يعيشها شبابنا داخل الوطن، ويعالج موضوع الحرقه بطريقة احترافية.

سبق لمديرية الخدمات الجامعية لولاية خنشلة أن شاركت في مهرجانات المسرح الجامعي منذ سنوات، ونالت العديد من الألقاب، ومن بين الأعمال؛ مسرحية "ثلاثة في قارب" و"كاتبنا" و"منيانا" وغيرها من الأعمال التي كتب نصوصها المسرحي والإعلامي عمار قداش. ومن أهم الجوائز، أحسن ممثل وأحسن سينوغرافيا في ولاية وهران عام 2012، أحسن نص وأحسن إخراج والعديد من الجوائز التي نالتها في عدة تظاهرات مسرحية، مؤكدة تحكمتها

ناشدوا رئيس الجمهورية
التدخل لإنهاء الأزمة

الأطباء المقيمون يقررون مقاطعة امتحانات نهاية التخصص

قررت تنسيقية الأطباء المقيمين مقاطعة امتحانات نهاية التخصص المزمع إجراؤها من 08 إلى 10 أفريل القادم وذلك بعد إعادة برمجة للمرة الثانية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، علما أن هذه الامتحانات كانت مقررة في المرة الأولى في الفترة الممتدة من 7 إلى 31 جانفي إلا أنها لم تجر بسبب الإضراب ومقاطعة الأطباء لها.

كما قرر الأطباء المقيمون الذين دخلوا في إضراب مفتوح منذ خمسة أشهر مواصلة الإضراب حتى ولو كلفهم ذلك سنة بيضاء، وطالبوا خلال جمعية عامة استثنائية عقدوها أمس، بمستشفى مصطفى باشا بتدخل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لإنصافهم ووضع حد للأزمة.

وأكد ممثلو الأطباء المقيمين خلال جمعيتهم التي ضمت طلبة سنة نهاية التخصص، أن سبب المقاطعة والتصميم على مواصلة الإضراب يرجع إلى عدم التكفل بمطالبهم رغم جلوسهم إلى طاولة الحوار، ومن أهمها إلغاء إلزامية الخدمة العسكرية.

حسينة.ب

عين الدفلى : طلبة يحتجون بجامعة خميس مليانة

احتج عشرات طلبة جامعة "جيلالي بونعامة" بخميس مليانة، أول أمس، من أقسام الأوتوماتيك والإلكترونيك والإلكتروتكنيك، للتعبير عن رفضهم إقصاءهم من تصنيفات التوظيف العمومي. جاء ذلك بعد لقاء اجتماع ممثليهم بعميد كلية العلوم والتكنولوجيا عندما لاحظوا انعدام التنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وميادين التوظيف. واستنكر هؤلاء تغيير تسميات التخصصات على مستوى الجامعة وعدم دمج هذه التخصصات في ميادين التوظيف، بعد أن كانت تابعة لتخصص هندسة كهربائية، رافضين فصلها وعدم الاعتراف بها.

وأوضح الطلبة أن الحركة الاحتجاجية لن تكون نهايتها إلا بتسوية الوضعية. وكان رئيس الجامعة أوضح أن المهام الرئيسة للجامعة تتمثل في التكوين، وفتح التخصصات لسوق العمل، وأن من الضروري مساندة قطاع التوظيف العمومي الديناميكية التي يسير بها قطاع التعليم العالي، مضيفا أنه أخطر الوزارة المعنية بهذا الشأن، مضيفا أن أبواب الحوار بين الإدارة والطلبة تبقى دائما مفتوحة.

• م. حدوش

جامعة "البليدة 2" تباشر سياسة قطع الرؤوس

وبين أكاديميين وطنية وفئات من المجتمع، خاصة أن كلاما اتهم أطرافا بالتلاعب بالمعدلات، وممارسة سياسة المحاباة مع مترشحين لم تتوفر فيهم شروط اجتياز المسابقة، وأمام واقع النتائج اضطرت الإدارة إلى إعادة تصويب الأخطاء في حساب المعدلات، نجم عن ذلك رسوب ناجحين في القائمة الأولى ونجاح راسبين، فيما برر بعض المسؤولين أن بعض النتائج الكارثية (انخفضت عن النقطة الإقصائية وليس المعدل)، المعلن عنها تعكس حقيقة عمل المترشحين، والإدارة في مثل هذه الحالات التزمت بالنصوص القانونية المعمول بها في تنظيم مثل هذه المسابقات، والتي تحمل صفة المسابقات الوطنية.

والتى اعترفت فيها الإدارة الوصية بأن أخطاء وقعت في قوائم الناجحين، وقامت لاحقا بتدارك تلك الأخطاء وتصويبها، في حين قام مترشحون برفع طعون وشكاوى والاحتجاج لدى الوصاية، ورفع تظلمات، هدد بعضهم برفع دعاوى قضائية، لأنهم وقعوا ضحايا ما اعتبروه "بالانقلاب" في النتائج (نتائج بعض التخصصات صيرت الناجح خاسرا والعكس).

يذكر أن فضيحة معدلات "الدكتوراه" للتنافس على حصة مهمة بلغت 126 مقعدا، والتي انخفضت في بعض التخصصات عن النقطة الإقصائية المحددة بـ 5 من 20، صنعت حدنا كبيرا على صفحات التواصل الاجتماعي.

وضعه الصحي، حسب ما تداوله الوسط الجامعي، والذي يعتبر المسير الذي تقدم به لقبول استقالته ظاهريا، ومنعه من تلبية واجبه على أكمل وجه، وتعويضه بالدكتور الشريف سيدي موسى، الذي سبق له أن تقلد منصب رئيس قسم العلوم الإنسانية. التغييرات التي طرأت مؤخرا، سبقتها أحداث وشبه توترات، خاصة بعد ظهور نتائج مسابقة الدكتوراه في تخصصات بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية مع بداية الموسم الدراسي الجامعي 2017 و2018، والتي أصبحت تعرف حالة من اللااستقرار والارتباك، قام بها مترشحون رفضوا النتائج وفضحوا بعض ما أصبح يعرف بـ "مهازل

التي أصبحت تشهدها كليات منذ شهرين، منذ تعيين طاقم جديد على رأسها العام الماضي. التغييرات التي مست عدة مناصب حساسة برئاسة الجامعة وإدارة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، علق بعض المهتمين والمتابعين للشأن الأكاديمي بأنها لم تأت صدفة، بل جاءت في إطار سياسة تجديد وإعطاء نفس جديد للجامعة. ويرى مهتمون بالشأن الأكاديمي، أن هذه الثورة مست أقساما عرفت موجة من الأحداث، انتهت مرحليا برحيل العميد السابق لكلية اللغات والآداب، وإثاء مهام الأمين العام بديوان رئيس الجامعة، واستخلاف عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية البروفيسور معزوق جمال، الذي قدم استقالته بسبب



لونيبي " في الغفرون البليدة 2، وهو التغيير الجديد الذي توالى في حركة مست إدارات بالجامعة، ويأتي هذا في إطار سياسة التجديد،

تم أول أمس تنصيب سيدي شريف، عميدا جديدا على رأس عمادة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة "علي

تنظيمها كلية الحقوق والعلوم
السياسية بجامعة ورقلة
ندوة وطنية علمية لطلبة
الدكتوراه من مختلف
جامعات الجزائر



تنظم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرياح ورقلة بالاشتراك مع مخبر الكلية في الفترة من 12 إلى 14 مارس الجاري، فعاليات الندوة الوطنية العلمية الأولى للدكتوراه بعنوان "البحث الأكاديمي الجامعي ورهانات الجودة"، بمشاركة 142 طالب وطالبة من مختلف جهات الوطن، يوطرهم خبيران من تونس وأربعة من الجزائر، إضافة إلى أساتذة الكلية.

وسيستفيد طلبة الدكتوراه من دورتين تكوينيتين إحداهما تتناول المبادئ الأساسية للإحصاء في العلوم الإنسانية يوطرها أساتذة مختصون في المجال، والدورة الثانية تتطرق إلى موضوع القانون الدولي الإنساني من حيث الواقع والتطبيقات الميدانية، يشرف عليها الخبير الدولي الدكتور عبد المالك عزوزي من جامعة جيجل.

وسيمت عقد تسع ورشات علمية تتناول موضوعات ذات علاقة بتخصصات الحقوق والعلوم السياسية لطلبة الطور الثالث من التكوين في الدكتوراه ضمن نظام ل.م.د.، يتم خلالها مناقشة أعمال الطلبة والعمل على تصويبها وتقديم الملاحظات من قبل الأساتذة المتخصصين، في أجواء علمية وأكاديمية مناسبة لتبادل الأفكار والنقاشات العلمية البناءة. تفتتح الورشات بمدخلات توجيهية على غرار مداخلة البروفيسور ناصر جابي رئيس مركز الأبحاث في العلوم الإنسانية بالجزائر حول واقع البحث العلمي في الجزائر من خلال تجارب ميدانية، وأساليب كتابة مقالة محكمة باللغة الإنجليزية للأستاذ جمال قوي من جامعة ورقلة، والنشر الإلكتروني في العلوم السياسية للبروفيسور عبد العظيم بن الصغير عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بومرداس، ومداخلة أخرى حول قانون الجباية المحلية للأستاذ أحمد السوسي مدير مخبر القانون الجبائي والدستوري من جامعة سوسة بتونس.

وتشهد الجلسة العلمية الأولى تقديم كلمة افتتاحية للبروفيسور بوحنية قوي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة يتناول فيها "خارطة المعرفة القانونية والسياسية في الجزائر"، على أن يتم بعدها عرض خمس مداخلات تتمحور حول واقع النشر العلمي في المجالات الجزائرية، والتصنيف الأكاديمي المتخصص للجامعات والبحث العلمي في العلوم القانونية ورهانات الجودة للأستاذ سميد مقدم أمين عام اتحاد مجلس الشورى المغاربي، ومداخلة حول التكوين في الدكتوراه في إطار الحركة الدولية، كما سيمرغ البروفيسور أحمد السوسي على الإصلاحات الدستورية في تونس وأولويات البحث فيها.

وستكون الجلسة الختامية في اليوم الثالث من الأشغال مغممة بندوة حوارية تتمحور حول "الإصلاح السياسي ورهان الديمقراطية التشاركية للدول المغاربية"، يتحدث فيها الأستاذ عبد الرزاق بن حمودة المختار من جامعة سوسة التونسية عن الإصلاح السياسي والقضايا الملحة في تونس، ويبرز الخبير الجزائري بوزيد الأزهر من جامعة قسنطينة تطور مسار الحريات بعد التعديلات الدستورية في الجزائر، بينما سيكون المسار الدستوري في الجزائر ودور مجلس الأمة محل تحليل ونقاش من قبل الأستاذ بوليفة محمد عمران من جامعة ورقلة.

وستتيح هذه الندوة العلمية الأولى من نوعها وعلتها لطلبة الدكتوراه في الجزائر، الاستفادة من الإغارة الداخلية للمراجع العلمية الموجودة في مكتبة الكلية، وإمكانية النشر العلمي لأعمال الطلبة، حيث سبقت ذلك عملية انتقاء لأحسن الأعمال، بعد أن تقدم المئات للمشاركة في هذه الفعاليات. ع. رمضان

لعيور وبوشفة يرفعان التحدي

نعيمة عبابسة.. ندى الريحان وزكية محمد في ذوفويس الجامعية

تصفيات مسابقة ألحان وشباب التي تعرض حاليا على قنوات التلفزيون الجزائري. ومن جهة أخرى فقد رفعت إدارة الإقامة الجامعية عين الباي 05 وعلى رأسها المدير اسماعيل بوشفة التحدي إلى السقف أين أظهرت المؤسسة مستوى عاليا في التنظيم واستقبال الوفود وكذا التعامل والتنسيق بين مختلف المصالح المشاركة في

تنظيم هاته التظاهرة والتي تعتبر الأولى من نوعها وطنيا.

هذا وفي حديث سابق للحوار مع السيد اسماعيل بوشفة أكد أن مصالح الإقامة الجامعية عين الباي 05 تسهر على إنجاح التظاهرة وتقديم وجه مشرف للخدمات الجامعية بذات المديرية. هذا وعرفت التظاهرة تجاوبا كبيرا من طرف الطلبة في مختلف الإقامات الجامعية المشاركة التي تسعى جميعها إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للطلاب الجزائري. تجدر الإشارة إلى أن الإشراف الفني للتظاهرة عاد للسيد العربي بولبينة على أن تكون المنافسة على شكل الإقصائيات والتنافس سيكون على 05 جوائز تتمثل أساسا في جائزة الوسام الذهبي والوسام الفضي والبرونزي مع جائزتي لجنة التحكيم والجائزة التشجيعية.



بخوش عمر المهدي

انطلقت مسابقة ذوفويس الجامعية، مساء أمس الأول، والتي تنظمها مديرية الخدمات الجامعية قسنطينة في الفترة الممتدة بين الرابع والسابع من الشهر الحالي، هذا وحسب البيان الصادر عن ذات المديرية تحصلت "الحوار" على نسخة منه

فقد تم استقبال الوفود المشاركة يوم 03 مارس الماضي قبل انعقاد الندوة الصحفية التي أدارها مدير الخدمات الجامعية قسنطينة عين الباي محمد لعيور الذي أكد جاهزية الإقامات التي ستحتضن التظاهرة بشكل كامل، لعيور وفي ذات الصدد أكد أن مسابقة ذوفويس الجامعية جاءت وفق برنامج مسطر من طرف مصالح الديوان الوطني للخدمات الجامعية ويتوصيات خاصة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هاته التظاهرة الفنية الثقافية الجامعية استقطبت وجوها فنية كبيرة كالفنانة نعيمة عبابسة والفنانة زكية محمد والفنان حكيم دكار وكذا النجمة ندى الريحان والتي شاركت في

طالبوا الوزير بالتحرك لحل الوضعية المزرية التي يعيشها القطاع تكتل « جامعي » بين الطلبة والموظفين لشل الجامعات ■ الشرطة تمنع طلبة اقتصاد المكتبات من الخروج إلى الشارع

أن مطابقة المؤتمر لم تصدرها وزارة العمل لغاية اليوم، بالرغم من مرور 13 شهرا، والقانون يقول في حال مرور 60 يوما عن المؤتمر ولم يتم إصدار شهادة المطابقة فإن المؤتمر يعتبر مطابقا.

من جهة أخرى، احتج أمس عدد كبير من طلبة اقتصاد المكتبات في جامعة الجزائر 2 وسط وجود قوي لقوات مكافحة الشغب، التي منعتهم من الخروج إلى الشارع للاحتجاج.

وأكد بعض الطلبة المحتجين أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رفضت الاستجابة لمطالبهم المتمثلة خاصة في توفير مناصب عمل عند التخرج، وكذا تحيين الشهادة التي يتحصلون عليها نهاية السنة لتتوافق مع مقاييس الوظيفة العمومي. نوال زايد

مجمدة منذ سنوات، ومن دون أي سبب مقنع. وقال ميلاط إنه بعد الاجتماعات الولاية التي ستنتهي، الأسبوع القادم، سيتم تنظيم المجلس الوطني، والذي سيتخذ القرار النهائي المتمثل في الدخول في حركة احتجاجية يتم تحديد تاريخها لاحقا.

وأضاف ميلاط أن الهدف من الحركة الاحتجاجية تحقيق العديد من المطالب أهمها التوقف عن الطرد التعسفي والمتبعات القضائية للأساتذة الجامعيين من طرف مديري الجامعات لأسباب «تافهة».

للإشارة، كان ميلاط في تصريح سابق لـ«النهار» قد أدلى بأن «الكناس» تعتبر نقابة شرعية منذ سنة 1992، داعيا الوزير الطاهر حجار إلى التفرقة بين الاعتماد والمطابقة، مشيرا إلى أن النقابة معتمدة منذ سنوات إلا

قال الناطق الرسمي للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحفيظ ميلاط، إن الحالة «المزرية» التي تعيشها الجامعة الجزائرية تستوجب التدخل السريع، أين كشف عن حركة احتجاجية واسعة تضم المنظمات الطلابية وكذا نقابة العمال للضغط على الوزير الطاهر حجار.

كشف، عبد الحفيظ ميلاط، أن المجالس الولاية لـ«الكناس» شرعت في اجتماع منذ أسبوعين لتقييم الوضع، أين توصلت إلى ضرورة القيام بحركة احتجاجية لإجبار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في الوزير الطاهر حجار على ضرورة معالجة العديد من الاختلالات والظواهر الغريبة التي أضحت تميز الجامعة الجزائرية، فضلا عن الإفراج عن العديد من المشاريع التي بقيت

تعفن في المدارس العليا

• التحضير لمسيرة وطنية بقسنطينة

• محمد بوخطة لـ "الخبر": طلبة المدارس العليا

يدفعون ثمن الصراع بين وزارتي

للمطلبة هذه السنة بمثابة من تعاقد مع شخص وتركه في نصف الطريق.

فمن أجل تكليف أستاذ بتربية أجيال ينبغي أن توفر له الأجواء المناسبة لذلك، ووزارة التربية بقرارها إلغاء المادة الرابعة التي تقضي بتوظيف المتخرجين في مقرات ولاياتهم التي دونها في عقد الالتزام تكون قد ساهمت في الخلل النفسي والبيداغوجي للأستاذ، لأنه من غير المعقول أن يحول أستاذ مثلاً من ولاية المدينة إلى ولاية تمنراست، حيث سيعاني من مشكل السكن والإيجار، وفوق كل هذا الغربة، وفي الأخير تنتظر منه أن يكون تلاميذ بمستوى عال.

كما أن المقترحات التي تقدم بها الطلبة لحل هذا الإشكال منطقية للغاية وسبق وعمل بها عندما كان على رأس مديرية الموارد البشرية في 2012، بتوظيف المعنيين في الابتدائي والمتوسط اللذين يعانون المعجز، إلى أن يتوفر منصب بالثانوي، وهذا حتى لا يحال المعنيون على البطالة.

ومما يعاب على وزارتي التربية والتعليم العالي هو تأجيل إلغاء المادة 4 حتى بداية التسجيلات الجامعية المقبلة، على أن يتضمن المنشور الوزاري الخاص بالتسجيلات الجامعية هذا الأمر، حتى يكون الراغبون في الدخول إلى المدارس العليا على علم بكل هذا، ويكون لهم الاختيار، إما الالتحاق وتحمل النتائج، أو اختيار تخصصات أخرى، يضيف بوخطة. وبهذا يتضح، حسبه، أن هناك صراعاً بين قطاعين أو حتى شخصين، يدفع ثمنه الطلبة، معتبراً الصمت حول إضراب المدارس العليا "جريمة يسكت عنها المجتمع"، محذراً من استمرار التعسف في استعمال السلطة للقانون، لأن ذلك سيكون سبباً للتعفن والنفور من القطاع التربوي. رشيدة دبوب

• قررت التنسيقية الوطنية لطلبة المدارس العليا للأساتذة مراسلة البرلمان؛ من أجل التدخل لدى الحكومة لأخذ مطالب المضربين منذ نوفمبر 2017 بعين الاعتبار، قبل تنفيذ الخطوة المقبلة في الدخول في إضراب عن الطعام الذي سيأتي بعد تنظيم مسيرة وطنية بقسنطينة.

وفق ما جاء في تصريحات ممثل عن التنسيقية الوطنية لطلبة المدارس العليا للأساتذة، عبد الرحمان وشان، لـ "الخبر"، فإن الطلبة وبعد إضراب بلغ الأربعة أشهر، دعوا إلى الدخول في إضراب عن الطعام بالنظر إلى استمرار صمت الجهات المعنية في تسوية مطالبهم، وهي الخطوة التي تعمل التنسيقية على تأجيلها، ودعت الطلبة إلى التهدئة إلى غاية استنفاد كل الطرق من أجل تحقيق مطالبهم مع العلم، حسبه، أن استمرار نفس الأوضاع سيجعل هذه الخطوة خيارهم الوحيد.

وستراسل التنسيقية البرلمان من أجل التدخل لدى الحكومة ويوجه خاص لدى وزارة التربية الوطنية المعنية بمطلبهم، بالنظر إلى عقد الالتزام الذي يجمعها بهم، كما ستقدم التنسيقية طلباً آخر لوزارة التربية من أجل فتح أبواب الحوار للتفاوض وإيجاد حلول ترضي الطرفين، دون أن يكون فيها المتخرج من المدارس العليا هو الضحية الوحيد في القضية.

أما على صعيد الاحتجاج، ذكر ممثل الطلبة أن العودة إليه واردة، حيث يتم التحضير لمسيرة وطنية بولاية قسنطينة سيشارك فيها طلبة 11 مدرسة عبر الوطن.

من جهته، أقر مدير الموارد البشرية بوزارة التربية الوطنية الأسبق، محمد بوخطة، لـ "الخبر"، بشرعية مطالب طلبة المدارس العليا للأساتذة، وقال إنه لأكثر من 20 سنة بقي حق التوظيف المباشر مضموناً، وما حدث

فشل مسيرة طلبة المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم

● لم يتمكن طلبة المدرسة العليا للأساتذة من تنظيم مسيرة من الإقامات الجامعية بخروبة شرق مستغانم في اتجاه مقر الولاية، حيث كانت لهم قوات الأمن بالمرصاد وحالت دون تمكثهم من الخروج وذلك حفاظا على النظام العام والممتلكات.

وعرف الطريق المؤدي من أحياء تيجديت والعرضا والميناء التجاري اختناقا مروريا وطواير تعدت كيلومترين. للعلم نظم ذات الطلبة عدة وقفات أمام مقري مديرية التربية والولاية والجامعة. كما تنقلوا إلى مدينة وهران لمساندة زملائهم بتنظيم مسيرة كبرى للمطالبة بالتوظيف المباشر بعد التخرج.

م. بغيل

الإقامة الجامعية عين الباي 2 بقسنطينة

مقيمون يمنعون عمال الإطعام من الدخول

ولفتح العيادة لأداء مهامهم، مما جعل أمر تحضير الوجبات للطلبة مستحيل.

في الوقت الذي استهجن فيه ذات المتحدثين حرمانهم من توزيع الوجبات الخفيفة على غرار "التونة" و«الأجبان» لسد جوعهم في حالات الإضراب والاحتجاج.

وذكر المقيمون الدارسين في مختلف التخصصات، أنهم سبقوا وأن نظموا العديد من الاحتجاجية في شأن نوعية الوجبات التي قالوا أنها تختلف بين المعجنات والحبوب وبعض المعلبات، إلى جانب بعض النقائص، على غرار الأسرّة التي لم تتغير منذ 5 سنوات ونقص النظافة، قبل اللجوء إلى الاحتجاج الأخير الذي بلغ يومه الرابع.

ن. ورده

● يواصل الطلبة الجامعيون، المقيمون بالإقامة الجامعية عين الباي 2 "ذكور" بقسنطينة، حركتهم الاحتجاجية منذ أيام، التي أتت، حسب ممثلي المقيمين، بسبب الوجبات التي تقدّم لهم والتي وصفوها بوجبات دون مستوى، مشيرين إلى أن هذه الوجبات هي نفسها منذ السنوات الماضية، وهو الأمر الذي اضطرهم للدخول في احتجاج مفتوح.

وقد منع المحتجون، الذين يمثلون 800 مقيم في الإقامة المذكورة سابقا، والتي تقدّر طاقتها الاستيعابية بـ 2000 سرير، الذين تجمعوا في البوابة الرئيسية للدخول، الخلية الإدارية وفرق الإطعام العاملة بالإقامة الجامعية، من الدخول ليومين متتاليين، مع ترك مجال العمل لأعوان الأمن والصيانة

.. وسرقة أكثر من 20 بابا من غرف الإقامة الجامعية

● تعرض مشروع الإقامة الجامعية الجديدة بمخطط شغل الأراضي رقم 8 في سوق أهراس، لعملية سرقة أبواب الغرف التي يتم نزعها ليلا، خاصة في فترة متابعة الطلبة لمباريات البطولات الأوروبية لكرة القدم مثلما حدث ليلة أمس، حيث سجل اختفاء 4 أبواب. وقد استنفر عناصر مركز الأمن الحضري التاسع الذي تم تدشينه مؤخرا، من أجل الوصول للأطراف التي تقف وراء عمليات السرقة التي استهدفت قرابة الـ 20 بابا، منذ الأسبوع الماضي. وكشف المصدر أن الشبهة تحوم حول تواطؤ بعض القائمين على الإقامة الجامعية الجديدة للذكور، سيما في ظل تكتم المسيرين عن التبليغ بحالات السرقة والسطو التي ما هتنت تطال تجهيزات المشروع. ع. قدور



بعد أن أخرجهم شعار "اعتزاز كرامة تضامن" إلى الشارع يفجرون مواهب جديدة على مواقع التواصل الاجتماعي

سلمى حراز

● يتوسط الشاب المشروني، آلاف المعتصمين من العاصمة إلى وهران فقتلوا ليلهم حماسهم بشرات حاسوبية يربدها برامه الآلاف، يخترق الآخر الجموع المعتصمة غير أنه بالزحام ولا بهراوات الشرطة بحثنا عن أفضل صورة، بينما يتسلق زميله العمود أو أي مكان مرتفع ليأخذ مقاطع فيديو من قلب الحدث، هؤلاء ليسوا نقابيين ولا صحفيين أو مصورين محترفين، بل أطباء في طور التخصص، نظموا صفوفهم ونجحوا في تغطية عشرات الآلاف من زملائهم عبر الوطن، وسلاحهم الأكبر مواقع التواصل الاجتماعي.

لم يسبق أن شهد السلك الطبي احتجاجا مثل الذي يفضونه الأطباء المقيمون منذ نحو أربعة أشهر على المستوى الوطني، ومعموا من خلاله أكثر من 15 ألف طبيب مقيم على المستوى الوطني حول ثلاث كلمات "اعتزاز كرامة تضامن"، ونجحت التغطية في إقناع جميع المقيمين في مقاومة الاحتجاجات نهاية التخصص لأول مرة في تاريخ الطب في الجزائر.

لكن كيف نجح أصحاب المئزر الأبيض في طور التخصص أن ينجحوا في تغطية زملائهم في كافة ربوع الوطن وتوحد صوته حول كلمة واحدة للاستمرار في الإضراب إلى غاية تحقيق مطالبهم، رغم خصم الأجور والتهديد بالقصص الإيجابية عند هؤلاء كانت ب التنظيم

المحكم والتضامن وتوظيف وسائل الاتصال عبر الفضاء الافتراضي لإرسال أصواتهم بأنفسهم إذا خذلهم الإعلام، فبينهم أصحاب مواهب بنافسون الصحفيين والمصورين المحترفين وحتى مهندسي الإعلام الآلي.

فقناة التغطية على اليوتيوب وصفحتهم على الفيسبوك وكذا حساباتهم على الانستغرام وتويتر تنافس القنوات الإخبارية، بما تتضمنه من شعارات حماسية، مقاطع فيديو وصور مباشرة من الميدان، أخبار ومعلومات تتدفق على مدار الساعة مثل أي قناة إخبارية متخصصة.

أطباء أو مهندسين في المعلوماتية؟

يقول الدكتور عمر، أحد أعضاء التغطية الوطنية للأطباء المقيمين حول نشاط الأطباء المقيمين على مواقع التواصل الاجتماعي "تشارك كأطباء مقيمين في الإضراب كل بمواهبه التي يمكن أن تدعم قضيتنا العادلة، سواء بالتصوير الفوتوغرافي أو الفيديو والتسجيل، أو الإشراف على صفحات الفيسبوك وتويتر وإنستغرام واليوتيوب، فبينما أطباء قرائهم لا تختلف عن مهندسي الكمبيوتر، المهم أن نوصل صوتنا وقضيتنا العادلة".

ويواصل المتحدث، أن المقيمين لا يجهلون أهمية الاتصال في إيصال صوتهم ومطالبهم، وليس هناك أكثر من الطبيب المقيم لينقل بصدق معاناته ومطالبه،

خاصة أمام "محاولة التعتيم على مشروعية مطالبهم وتليب الشعب ضدهم".

يشيف المتحدث "تجتمع وتتقاسم المهام بيننا في تنظيم حكم، وترجم جميع الفيديوهات والصور والشعارات على أعضاء التغطية لمراجعتها، لا نريد أي تسييس لقضيتنا، ونريد أن تؤكد أن لا بد أجنبية تسيرنا، نحن أبناء الشعب وإضرابنا من أجل الرفق من مستوى قطاع الصحة ومعدنا خدمة بلاندا فقط".

ويتمتع المقيمون في صفحاتهم بالدرجة الأولى على الصور الحية ومقاطع الفيديو، خاصة تلك التي تنقل قطع مصالح الأمن للأطباء المضربين في الوقفات الاحتجاجية والمسيرات، حيث سالت ماء الكثير منهم فعدوا إلى مستشفياتهم جرحى.

ومن بين هؤلاء نجد الدكتور صادق حملاوي، وهو في سنته الخامسة في تخصص جراحة العظام، الدكتور حملاوي في الأصل مصور محترف يتخذ التصوير هواية بعيدا عن أي ربح مادي، واسمه معروف على

تضامن من المكسيك وكندا

● تجاوز مدى احتياج الأطباء المقيمين حدود الجزائر وتجاوز المحيط الأطلسي ليصل إلى المكسيك عبر استغلالهم لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث أرسل أطباء من المكسيك صورهم، حاملين شعار الأطباء المقيمين في احتجاجهم "اعتزاز كرامة تضامن"، كما نشر بروفيسور كندي فيديو على "اليوتيوب" يشير فيه إلى مشروعية مطالب المقيمين وكفاءة الطبيب الجزائري.

سلمى ح.

كرم قسنطيني للمدافعين عن الكرامة

● لم يساعد مدير مواقع التواصل الاجتماعي الأطباء المقيمين في الكشف عن مشروعية مطالبهم، بل كشف هؤلاء عن كرم العائلات الجزائرية وتضامنها معهم في مسيرة المطالبة بمتظومة صحية "غير مريضة". وتضمنت صفحات التغطية الوطنية للأطباء المقيمين على مواقع التواصل الاجتماعي صور من الاحتجاجات العار للتحالفات القسنطينية واحتشادها للمقيمين في بيوتهم.

سلمى ح.

أكثر فيديوهات المقيمين مشاهدة

● تتخطى الفيديوهات التي يقوم الأطباء المقيمون بنشرها على قناة اليوتيوب وباقي مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة مشاهدة كبيرة من الأطباء وحسن المواطنين الذين يعاول الأطباء إيصال حقيقة دواهم لأطول إضراب لهذه الفئة منذ الاستقلال. وكان من بين أكثر الفيديوهات مشاهدة، فيديو قام بإنتاجه طبيب مقيم من ولاية وهران، وشرح فيه بالتفصيل واقع الإضراب التي تأتي فيه المطالب المالية في المرتبة الأخيرة. كما حظي فيديو مشاركة واحدة من ممثلي المقيمين في برنامج تلفزيوني لقناة خاصة بنسبة مشاهدة عالية، وأن الأخيرة كانت وجها لوجه مع رجل سياسي والحجته بتقاضي الموزعي.

سلمى ح.



الجزائريون ليسوا ضدنا

● أكد الدكتور صادق حملاوي، المشرف على قناة اليوتيوب وصفحة الفيسبوك "الكابري" أو التغطية الوطنية للأطباء المقيمين، أن مواقع التواصل الاجتماعي بينت أن الجزائريين ليسوا ضد المقيمين، رغم محاولات "البيض" لتليب الشعب ضدهم، بحجة أنهم تركوا مناصب عملهم من أجل مطالب مالية. وأضاف الدكتور حملاوي أن الصفحة على الفيسبوك تتلقى يوميا دعم الجزائريين عبر رسائل مؤثرة، خاصة عند نشر وضعيات المستشفيات التي يعاني فيها هؤلاء، وتوضيح الأسباب الحقيقية وراء الإضراب والتواصل.

سلمى ح.

شعارات ناعسة بتوقيع طبيب جلد

● يترك الطبيب المقيم الدكتور هرحات صمر، أحد أعضاء التغطية الوطنية للأطباء المقيمين، منزله الأبيض جانبا ليوصل شعارات حماسية من بنات أفكاره، ويطلق مطلة من قبل زملائه، خاصة وأنه يجيد الكتابة والتصوير بطلاقة بالغة والفرسية. يشير جاهدته



ويؤكد الدكتور هرحات صمر، وهو في السنة الأخيرة من الطب، أي السنة الأخيرة، أن أهم ما يحرص عليه عند كتابة الشعارات واللافتات، خاصة وأنه عضو أيضا في التغطية الوطنية للأطباء المقيمين، هي أن تتحدث الشعارات كل البعد عن السياسة، ويشير المتحدث، أن الشعارات مدرسة ومنقحة بعناية قبل أن تصل إلى الشعارات ويردها الأطباء ويسمونها الشعب، فلا يجب أن تكون مسيئة. كما أنها تتغير حسب الظروف وتتقدم المفاوضات، حتى لا تكون الشعارات وتكون مع الحدث، فالشعارات التي كانت في بداية الإضراب ليست نفسها اليوم بعد مرور قرابة أربعة أشهر. ومن أكثر الشعارات التي تقيت تجاوبا من الأطباء المقيمين، تذكّر الشعار الذي تقول كلمته "بوتشار الخدمة المدنية".

سلمى ح.

دكتورز.. متضامنون

● إلى جانب الصفحة الرسمية للأطباء المقيمين "الكابري" على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تأخذ طابعا شبه رسمي بنشر فيها كل ما يخص لقاءات ممثلي التغطية مع الوزارة والقرارات الصادرة عنها، هناك صفحات أخرى غير رسمية خاصة بالأطباء، كانت موجودة قبل بداية الإضراب، تهتم بواقع المستشفيات وحياة الطبيب، غير أنها ركزت على الإضراب منذ بدايته. ومن بين هذه الصفحات، نجد صفحة "دكتورز" التي قال المشرفون عليها أنها تعتمد على مصورين وأطباء في الميدان لنقل الأحداث والتضامن مع مجموعات خاصة كيف ننقلها وآتي الفيديوهات القابلة للنشر كما نتحقق بعدة طرق من مصداقية ما ننشر. يتواصل إضراب الأطباء المقيمين إلى أجل غير مسمى، ومعهم يتواصل الكشف عن مواهب أخفها جدران المستشفيات، فاليد التي تمسك شرطه الجراح تقسك الكاميرا والريشة للرسم وتبهر في المعلوماتية... وكل الطرق "الشرعية" توصل إلى تحقيق مطالب المقيمين.

سلمى حراز

تبعاً لفضائح مسابقات الدكتوراه تغييرات وإنهاء مهام لإطارات مسيرة بجامعة البليدة 2

● تم، أمس، تنصيب عميد جديد على رأس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة البليدة 2، الدكتور سيدي موسى محمد الشريف، خلفاً لسابقه، الأستاذ معتوق جمال، وهو التنصيب الذي جاء تبعاً لسلسلة من التغييرات، التي مست إطارات برئاسة الجامعة وكلية الآداب واللفات أيضاً. الحركة الجديدة والتي يتوقع أن تعرف سلسلة أخرى خلال الأيام القادمة، جاءت بعد الأحداث و«التجاوزات» التي شهدتها بعض الكليات، وفي مقدمتها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، خلال المسابقات التي أثارت لغطاً واهتمام الطبقة المثقفة والأسرة الجامعية، حول «تجاوزات» ونتائج مسابقات في تخصصات مصيرية، والتي أسفرت عن إعلان «معدلات» صادمة، أصبحت تعرف بـ«معدلات العار»، وصلت في بعض التخصصات إلى إعلان فائزين بمعدل أقل من 5 من 20، الأمر الذي أجبر الإدارة الوصية على تدارك وتصحيح وتصويب ما اعتبرته أخطاء في بعض النتائج، فضلاً على وقوع تجاوزات أخرى سجلتها بعض الأقسام، وخلفت موجة من الفوضى بين المترشحين والأسرة الجامعية، دفعت بـمترشحين إلى رفع تظلمات وطعون على المسؤولين. ويرجو المتنبهون للأحداث وما وصفه البعض بـ«العملية التشريحية»، على مستوى جامعة البليدة 2، أن يعود الاستقرار إلى أروقة الجامعة، ويتم التركيز والاهتمام على الجانبين البيداغوجي والعلمي.

ب.رحيم

كانوا في طريقهم للاعتصام أمام الوزارة حصار أمني لمنع طلبة الدكتوراه وعلم المكتبات والرياضة من الاحتجاج

إلهام بوثلجي

الأمني حسب ما لاحظته "الشرق" أمس يرجع لإعلان طلبة علم المكتبات على مستوى الوطن والذين دخلوا في إضراب مفتوح منذ حوالي أربع أشهر، وكذا طلبة تخصص التربية البدنية للقيام باحتجاج تمام مقر الوزارة، وتزامن ذلك مع احتجاج طلبة الدكتوراه بوهرا ب سبب إلغاء نتائج المسابقة التي نجحوا فيها بكلية الآداب والفنون بجامعة وهران 1، وتجنباً لأي إنزلاق أمني ولمنع المحتجين من الوصول إلى الوزارة، قام أعوان الأمن بتوقيف الطلبة قبل الوصول واحتجازهم لساعات قبل إطلاق سراحهم.

وأكد ممثل طلبة الدكتوراه بوهرا ب يزيد بن عجمية لـ "الشرق" أمس، أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى مقر الوزارة، حيث تم اقتيادهم إلى مركز الشرطة بين عكنون بمجرد الوصول إلى مفترق الطرق بين عكنون، وبعد ساعات من الاحتجاز تم إطلاق سراحهم، مؤكداً أنهم كانوا سيحتجون بطريقة سلمية لإيصال صوتهم للوزارة الوصية حتى تنصفهم وتجيهم على تساؤلاتهم بعد ما ألفيت نتائج المسابقة الخاصة بالدكتوراه الطور الثالث، بشكل غامض وبعد ما اختاروا حتى مشاريع البحث، ورغم تقدمهم بطعون، لكن لم يتلقوا أي إجابة.

أجهضت مصالح الأمن صباح أمس الوقفة الاحتجاجية لطلبة الدكتوراه بوهرا ب وطلبة تخصصي علم المكتبات والرياضة البدنية بالقرب من مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر العاصمة، بعد ما تم منعهم من الوصول إلى مقر الوزارة.

وعرفت مداخل الطريق المؤدية إلى وزارة التعليم العالي وبالقرب من كلية العلوم السياسية والمدرسة العليا للصحافة، منذ الصباح الباكر إنزالاً أمنياً لأصحاب البدة الزرقاء، حيث امتلأت الساحة الخاصة بموقف الحافلات بالقرب من الطريق السريع بسيارات وشاحنات الشرطة المدرعة والمخصصة لمكافحة الشغب، كما تفرق أعوان الأمن والقوات الخاصة بمكافحة الشغب بعدتهم على طول الطريق، فيما تم تكثيف المراقبة الأمنية وإخضاع العديد من السيارات للتفتيش، حتى لا يتمكن الطلبة المحتجون من الوصول إلى ساحة الاعتصام بالقرب من البوابة الرئيسية لمقر الوزارة، وتسببت هذه الوضعية في تعطيل حركة المرور الصباحية لحافلة نقل الطلبة، وحتى التحاق البعض منهم بمقاعد الجامعة، وسبب هذا الاستنفار

جدل بسبب العطلة الربيعية بين وزارتي التربية والتعليم العالي

ف. ص

من قطاع التربية أن كلاً من الوزارتين لم تأخذا بعين الاعتبار الزمن الاجتماعي وعادات الجزائريين فضلاً عن الضغط الذي يعيشه التلاميذ الذين عرفت مؤسساتهم الإضراب والذين سيستغلون العطلة لدروس الدعم، وهو ما سيدفع عائلاتهم إلى التضحية بالعطلة الربيعية. أمّا بقطاع التعليم العالي، فيؤكد أساتذة أن عدم التوافق في تاريخ العطلة رغم الارتباط بين القطاعين في عدة نقاط سيؤثر في سير الدروس والتطبيقات بالجامعة، حيث من المتوقع تسجيل غيابات جماعية بالجملة خصوصاً مع منتصف الأسبوع الأخير، داعين إلى ضرورة الانتباه إلى الجوانب الاجتماعية للطلاب والتلميذ والمحيط بصفة عامة.

العودة للدراسة يوم 1 أفريل، أمّا بقطاع التعليم العالي، فإن العطلة الربيعية مبرمجة بتاريخ الخميس 22 مارس والعودة للدراسة يوم الأحد 8 أفريل حسب أجندة العطل السنوية التي اطلعت عليها "الشروق". وقد خلق ذلك حالة من الحيرة لدى العائلات خصوصاً تلك التي لديها متمدرسين في القطاعين أو موظفين في الجامعة ومتمدرسين في مؤسسات التربية أو العكس، إذ وعلى غير ما هو معتاد في السنوات الماضية، فإن الفارق بين القطاعين هو أسبوع، ممّا قد يؤثر في ضبط الأنشطة المبرمجة في العطلة خصوصاً العائلات التي تعتمد القيام برحلات سياحية داخل الوطن أو خارجه. وفي هذا الصدد يؤكد أساتذة

يشير عدم التوافق بين العطلة الربيعية ما بين قطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، جدلاً لدى العائلات الجزائرية التي تقف أمام تاريخين مختلفين في مغادرة مقاعد الدراسة والعودة إليها، خصوصاً تلك التي لديها متمدرسون أو موظفون في القطاعين. تضطرب التحضيرات لعطلة الربيع لهذه السنة لدى العديد من العائلات الجزائرية بسبب عدم التوافق في تاريخ واحد ما بين قطاعي التربية والتعليم العالي، بحيث برمجت وزارة التربية الوطنية تاريخ العطلة بيوم الخميس 15 مارس على أن تكون

اتفاقية تعاون بين صندوق التعاون الفلاحي والمدرسة العليا للفلاحة

يوقع اليوم الصندوق الوطني
للتعاون الفلاحي، اتفاقية تعاون
مع المدرسة الوطنية العليا
للفلاحة، تهدف إلى توطيد
العلاقات المهنية بين الطرفين،
وكذا لتجسيد الأهداف المشتركة
في المجالات العلمية والتقنية
والبيداغوجية.

ويسعى الصندوق الوطني
للتعاون الفلاحي، من خلال هذه
الاتفاقية، إلى القيام بالعديد من
التبادلات مع المدرسة الوطنية
العليا للفلاحة في مجال التكوين
والتدريب الميداني والبحث
العلمي والتقني والوصول إلى
أفضل تقييم لنتائج البحوث
الميدانية المشتركة التي يتم
إجراؤها خدمة للقطاع الفلاحي
والريفي.

■ أحمد. ع

لليوم الثاني على التوالي 800 طالب يخلقون مقر الإقامة الجامعية "عين الباي"

اليواصل طلبة الإقامة الجامعية "عين الباي" 2 بقسنطينة إضرابهم عن تناول الوجبات المقدمة بمطعم الإقامة، ومنع عمال الطعم وكذا التنظيف من الالتحاق بمقر الإقامة لليوم الثاني على التوالي. احتجاجا منهم على طبيعة الوجبات المقدمة وكذا النقص المسجل على مستوى الإقامة.

وحسب الطلبة، فإن قرار الاحتجاج وغلق الطعم والامتناع عن تناول الوجبات المقدمة، جاء بناء على تردي الأكل المقدم للطلبة منذ سنوات طويلة، حيث أكدوا أن الوجبة لا تتعدى بين تقديم بعض العجائن والحبوب والعلبات، وهي نفس الوجبة التي تقدمها الإدارة منذ سنوات، وعليه قرروا الامتناع عن تناول

الوجبات المقدمة ومنع عمال الطعم من دخول بوابة الإقامة لمدة يومين والالتحاق بمناصب عملهم إلى جانب عمال النظافة، حيث تم غلق مدخل الإقامة من قبل حوالي 800 مقيم. كما طالبوا بتحسين ظروف الإقامة وتصليح النقص الموجود في مقدمتها الإطعام وكذا النظافة وتغيير الأسرة التي تعرف اهتراء كبيرا.

وأكد الطلبة، أن أهم مطلب، يتمحور حول الإطعام الذي وصفوه بالتردي، هذا وعرفت الإقامة الجامعية "الباي 2" تذكورا، شللا شبه كلي لمدة يومين، كما أكد القيمين استمرارهم في الإضراب إلى غاية تحسين ظروف الإقامة.

هبة عزيزون

قرروا الامتناع عن تناول

AUJOURD'HUI À LA MUTUALITÉ
AGRICOLE

Convention-cadre CNMA-ENSA

Une
cérémonie de
signature
d'une
convention-
cadre entre la



Caisse nationale de mutualité agricole et
l'École nationale supérieure agronomique
aura lieu, aujourd'hui à 10h 30 au siège de la
Mutualité agricole.

24 ANS APRÈS LE DRAME DE L'ÉCOLE DES BEAUX-ARTS UNE FRESQUE EN HOMMAGE À AHMED ET RABAH ASSELAH



Ph. Wafa

Un hommage, décliné en différentes formes d'expression artistique, a été rendu, hier, à l'ancien directeur de l'École supérieure des beaux-arts d'Alger, Ahmed Asselah, et à son fils Rabah, assassinés le 5 mars 1994 à l'intérieur de cet établissement. Marquant, ainsi, le 24^e anniversaire de cet abominable crime qui avait bouleversé la petite communauté de l'École des beaux-arts d'Alger, une grande fresque collective, composée de peintures et de photographies, a été réalisée, avec le concours des élèves de l'École et des amis de l'ancien directeur assassiné. Organisée par la Fondation Asselah-Ahmed-et-Rabah, au siège de l'École supérieure des beaux-arts (ESBA), la cérémonie s'est déroulée en présence d'élèves, d'enseignants et d'administrateurs de l'école, ainsi que d'étudiants de l'Institut national supérieur de musique d'Alger, qui ont interprété des morceaux de musique classique. Cette commémoration a été marquée par un recueillement à l'École supérieure des beaux-arts d'Alger et pointée d'une minute de silence, après dépôt d'une gerbe de fleurs à la mémoire des deux victimes de la barbarie. La musique était aussi au rendez-vous dans cette commémoration. «Quand arrive le 5 mars, nous ne pouvons nous empêcher de nous poser deux questions», dit Pr. Hocine Asselah, lors d'une allocution prononcée. «Les anniversaires ne valent que s'ils constituent des ponts jetés vers l'avenir !» a-t-il déclaré. Né en 1940 à Tizi Ouzou, Ahmed Asselah avait rejoint

le maquis suite à la grève des étudiants de 1956. À l'indépendance, il a intégré le ministère de l'Information et de la Culture, où il a pris part, en 1969, aux préparatifs du premier festival panafricain d'Alger. Ahmed Asselah a été tour à tour administrateur de la troupe «Le théâtre de la mer», de Kateb Yacine, directeur de l'Institut national de musique et directeur de l'École supérieure des beaux-arts, jusqu'à son assassinat. Rabah Salim Asselah, 22 ans, était étudiant aux Beaux-Arts d'Alger, assassiné en même temps que son père, le 5 mars 1994. Cette cérémonie a été, par ailleurs, marquée par la remise des prix aux enfants, dont l'âge varie entre 4 et 14 ans, ayant participé au concours de dessins d'enfants, session 5 mars 2018. Il y a lieu de noter, enfin, qu'une exposition d'art plastique a été organisée à la galerie de la fondation dans la commune d'Alger-Centre. Des artistes de plusieurs wilayas ont présenté leur

s œuvres en art plastique, en calligraphie et en sculpture. À l'occasion, il a été procédé à la lecture de la liste des lauréats du Concours national des arts plastiques, organisé chaque année par la fondation.

Sihem Oubraham

Que se passe-t-il dans l'enseignement supérieur ?

Il faut se hâter de secourir l'Université, car les avaries et les dégâts qui l'affectent ont atteint un tel degré de gravité, qu'il sera bientôt pratiquement impossible de la sauver de l'effondrement total. Pis, il y a un grand risque que, sous peu, ce soit l'Université elle-même, arrivée au stade final de la déchéance, qui refusera qu'on la sauve. Néanmoins, les quelques enseignants auxquels il répugne de rester les bras croi-

sur leur prohibe l'accès aux enceintes universitaires. L'Autorité n'aime pas la contestation et l'abhorre quand elle émane des enseignants qu'elle considère comme ses subordonnés hiérarchiques et plus encore quand elle provient de la jeunesse étudiante, qui pourtant est la raison d'être de l'institution universitaire, et du ministère de l'Enseignement supérieur ! A l'instar des anciens papes des chrétiens, l'Autorité a,

libertés académiques sont ouvertement violées. Les diplômes, les licences, masters, magisters et doctorats s'y ramassent à la pelle comme les feuilles mortes en automne. Le copier-coller triomphe ! D'exonérations en dispenses, en exemptions, on est arrivé, aux dernières nouvelles, à décider, sur proposition du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, que les doctorants et les chercheurs ne seront plus tenus, contrairement à une pratique universelle, de justifier pour l'obtention du titre de docteur ou de la qualité de chercheur ou d'enseignant universitaire, de quelques publications scientifiques personnelles, faites dans une ou plusieurs revues scientifiques.

Rappelons à toutes fins utiles que les publications ne se font, en principe, qu'après l'aval du directeur de thèse ou du superviseur des travaux de recherche ainsi que de l'avis favorable du comité scientifique de lecture de l'université concernée. Pour le doctorant ou l'apprenti chercheur, ou l'impétrant à une fonction professorale, la publication d'articles ou de communications scientifiques démontre que :

- il est en capacité d'effectuer des travaux de recherche ;
- il sait construire et rédiger un article scientifique, qui soit analytique ou critique ;
- il accepte de soumettre ses travaux à l'appréciation de l'ensemble de la communauté scientifique dont il veut faire partie ;
- il est en mesure de candidater, partout, pour des fonctions d'enseignant universitaire



publiées dans des revues scientifiques. Dans certains pays, ces revues sont éditées et publiées par les grandes universités. Selon l'Institut de statistique de l'Unesco (rapport sur la science 2010), la production mondiale d'articles scientifiques croît depuis plusieurs générations, passant de 486 419 publications en 1988 à 986 099 en 2008. A propos, combien y a-t-il de revues scientifiques algériennes ?

A quelles dates ont été créées les dernières ? Quelles actions le département ministériel en charge de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique compte-t-il lancer pour réanimer la parution

On ne fait même pas semblant d'écouter ces enseignants donneurs d'alerte. On les ignore et lorsqu'on daigne en parler, on les calomnie. On les inscrit sur des listes noires, on les interdit de parole et on leur prohibe l'accès aux enceintes universitaires.

ées et de ne rien tenter pour éviter le gigantesque Titanic universitaire qui s'annonce, accentué régulièrement, sur le tableau noir de leurs doléances, les graves lacunes et les scandaleuses dérives que l'on constate dans nos facultés et nos écoles supérieures.

L'un d'entre eux aurait, aux dernières nouvelles, saisi le tribunal administratif de Bir Mourad Rais et fait annuler des attestations ou certificats de succès à des masters dont se prévalaient deux ministres sans avoir mis les pieds à la faculté ! L'information a été rendue publique par le journal on line AlgériePart du 12 décembre 2017 sous le titre : « Scandaleux : la justice annule deux faux diplômes de deux ministres algériens ». L'information a été reprise par le journal on line Algérie Patriotique du 14 décembre 2017, dans un court article intitulé « Choquant » qui précise que c'est le quotidien Ennahar qui a révélé que le tribunal administratif de Bir Mourad Rais venait d'annuler les délibérations attribuant le diplôme de post-graduation à deux ministres et à un magistrat.

Que peuvent attendre les citoyens algériens de deux ministres de la République et d'un magistrat en fonction, tous les trois faussaires, tricheurs, resquilleurs et jugés comme tels par un jugement qui a acquis l'autorité de la chose jugée ? Que peuvent espérer les étudiants de notre université à ce point gangrenée et pourrie, qui diffuse de moins en moins de savoir mais de plus en plus de forfaiture ? Mais qu'attendent donc les autorités concernées pour démettre ces individus des hautes fonctions qu'ils occupent indûment et de manière frauduleuse ?

Quand verra-t-on ces « responsables », indignes, comparaître devant une juridiction répressive et être condamnés comme auteurs et complices de ces crimes contre l'honneur et la dignité, dont ils se sont sciemment rendus coupables ? Généralement, c'est en manifestant dans la rue que les enseignants expriment leur désapprobation et portent à la connaissance du

chez nous, la prétention d'être infallible. Elle ne se trompe jamais, pense-t-elle ! En fait, elle est bornée ! Les expressions populaires « ma3za wa law tarat ; daz ma3a houn et h'na yemout Kaci » rendent parfaitement compte de l'entêtement particulièrement borné propre aux Algériens, de quelque région du pays qu'ils soient originaires ! Les protestataires ne sont jamais aux yeux de l'Autorité — expression qui embrasse une infinité de personnes et qui va du garde-champêtre au ministre, et au-delà — que des ingrats et des agitateurs.

Les plus récalcitrants d'entre eux sont pour l'Autorité forcément manipulés de l'intérieur et de l'extérieur, la manipulation étant une circonstance aggravante. Ces périodes de tension, qui ont pourtant souvent du sens et devraient donner matière à réflexion, sont pour l'Autorité l'occasion de prononcer quelques harangues formatées selon un prêt-à-penser idéologique suranné.

Parfois, nos concitoyens les plus âgés se croient en écoutant l'Autorité parler revenir au temps du « Front du refus » des années 1970, alors même que tous les protagonistes de ce front, dit du refus, sont passés il y a longtemps de vie à trépas ! L'Autorité ne propose rien pour que cessent les dérives et les dérapages.

Elle ne sait rien d'autre que d'en appeler au patriotisme des uns, au militantisme des autres, à la mémoire des chouchada (dénouant en sous-entendu les traîtres, les vendus, les harkis, le colonialisme, l'impérialisme, etc.) et de recourir à la force brutale des baltaigua, ce mot haïssable qui nous vient du Moyen-Orient, lequel, blessé à mort, ne cesse de convulser.

Si les troubles persistent, l'Autorité fait donner la charge contre « ses » enseignants, à coups de matraque et de gaz lacrymogène, pour les corriger.

Une fois la « protesta » contenue et le calme revenu dans les rues, les universités et les écoles, l'Autorité procède, selon un scénario éprouvé, à quelques distributions sélec-

Une fois la « protesta » contenue et le calme revenu dans les rues, les universités et les écoles, l'Autorité procède, selon un scénario éprouvé, à quelques distributions sélectives de promotions, à un saupoudrage de privilèges et de distinctions académiques. Les heureux bénéficiaires des faveurs ainsi distribuées sont reconduits dans leurs fonctions pour un nouveau bail à durée indéterminée.

peuple, leurs griefs et leurs revendications. C'est cependant le discours des autorités que les télévisions publiques et privées, amies des soi-disant autorités, diffusent, et que les médias écrits et électroniques relayent « bénévolement » et quasi systématiquement. On ne fait même pas semblant d'écouter ces enseignants donneurs d'alerte. On les ignore et lorsqu'on daigne en parler, on les calomnie. On les inscrit sur des listes noires, on les interdit de parole et

tives de promotions, à un saupoudrage de privilèges et de distinctions académiques. Les heureux bénéficiaires des faveurs ainsi distribuées sont reconduits dans leurs fonctions pour un nouveau bail à durée indéterminée. Ceux qui n'approuvent pas sont laissés au bord de la route ou encouragés à démissionner de leurs fonctions.

A l'université, il en va ainsi depuis des lustres. Les franchises universitaires se sont rétrécies comme une peau de chagrin, les

La suppression de l'obligation de publier va donc participer à pousser notre enseignement supérieur vers davantage, si j'ose dire, de médiocrité, et reléguer nos établissements universitaires en bas des listes de classement des universités du monde. L'obstacle de la publication universitaire obligatoire, ayant ainsi sauté par le fait du prince, nos établissements d'enseignement supérieur vont produire « des docteurs et des chercheurs, des professeurs, des maîtres-assistants, des maîtres de conférences », à profusion et au gré des accointances et du piston !

ou de chercheur en laboratoire.

Pour l'établissement auquel appartient le doctorant ou le chercheur concerné, ces publications, tout en augmentant son fonds documentaire scientifique, est l'un des moyens de faire connaître l'établissement lui-même et d'améliorer un tant soit peu son classement dans la liste des établissements et universités du monde.

De tout ce qui précède, il résulte clairement que :

- primo : l'obligation de publier n'est pas qu'une formalité superficielle ni un rituel académique dont on peut se passer, une fois parvenu à un certain niveau du cursus universitaire ;

- secundo : les communications scientifiques doivent, pour mériter ce label, satisfaire à des critères et conditions de forme et de fond. Un article est scientifique, quand répondant aux conditions de forme (rédaction, plan, références, bibliographie) :

- il contient pour ce qui est du fond, une synthèse concise des travaux déjà faits sur la question ;

- il expose les résultats de la recherche, procède à leur analyse, les interprète et en tire des conclusions ;

- il apporte du nouveau ou complète les recherches déjà effectuées.

Il importe de ne pas confondre article de vulgarisation scientifique et article scientifique. L'article scientifique diffère des articles de vulgarisation que l'on trouve dans la presse généraliste ou dans certains magazines tels que, par exemple, la revue *Sciences et Vie* ou la revue *La Nature*. Les communications scientifiques sont

de revues scientifiques de haut niveau ?

La suppression de l'obligation de publier va donc participer à pousser notre enseignement supérieur vers davantage, si j'ose dire, de médiocrité, et reléguer nos établissements universitaires en bas des listes de classement des universités du monde. L'obstacle de la publication universitaire obligatoire, ayant ainsi sauté par le fait du prince, nos établissements d'enseignement supérieur vont produire « des docteurs et des chercheurs, des professeurs, des maîtres-assistants, des maîtres de conférences », à profusion et au gré des accointances et du piston ! Cette mesure irréfutable, pour ne pas dire coupable, est le coup de grâce porté chez nous et par nos autorités en charge de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique au modèle méritocratique. A ceux que cette expression surprend ou choque, et pour lesquels il n'y a d'égalité qu'en tirant les gens vers le bas, rappelons que le modèle méritocratique est fondé sur le savoir, la justice et l'égalité. Il privilégie l'intelligence et la compétence. Il est en vigueur dans les grandes universités et les grandes écoles de réputation mondiale. La décision aventureuse de supprimer l'obligation de publier des articles scientifiques condamne l'Algérie à être privée pour toujours d'une « élite du savoir scientifique », formée à la base en Algérie, et qui pourrait être en mesure un jour de produire comme ses semblables étrangères, des prix Nobel dans les matières telles que par exemple la médecine, la chirurgie, la biologie, la chimie, la physique, les mathématiques ou l'astronomie.

Concrètement, l'un des premiers effets immédiats de la mesure régressive que les autorités viennent de prendre sera d'aggraver la fuite déjà massive de nos bacheliers qui veulent suivre des études universitaires et de nos universitaires qui veulent poursuivre des études de post-graduation vers les établissements d'enseignement supérieur étrangers.

Les statistiques et données relatives au nombre des étudiants algériens à l'étranger, qui fuient à travers la presse nationale et étrangère, sont à cet égard, effarantes.

Elles racontent en réalité l'échec de notre système éducatif supérieur et son incapacité à former une élite scientifique en mesure de rivaliser avec les élites scientifiques étrangères. Plus d'un demi-siècle après la proclamation de l'indépendance, et alors que notre pays a disposé de moyens matériels, financiers et humains suffisants pour rendre notre système performant, la mauvaise gouvernance, le clientélisme, le népotisme, la systématisation des passe-droits ont fait de notre université un triste champ aride sur lequel rien ne pousse, sauf la tricherie et de faux diplômes.

L'abrogation par un texte réglementaire, apparemment conçu et élaboré sans concertation avec le corps enseignant et les représentants des étudiants, doctorants et apprentis chercheurs, est, sans doute, l'une des explications les plus rationnelles de l'incroyable rush et de la triste bousculade qui

se sont produits le 29 octobre 2017 devant la porte d'accès du Centre culturel français d'Alger. Et dire que nos universités accueillent, il n'y a guère longtemps, des étudiants étrangers provenant de pays africains et de certains pays arabes pour poursuivre ou terminer, chez nous, leurs études de graduation et de post-graduation !

L'autre chiffre est celui des 8 674 visas attribués de janvier à novembre 2017 à des étudiants algériens, étant par ailleurs précisé que le nombre de visas accordés jusqu'à novembre 2017 a augmenté de 16% par rapport à celui de 2016. Dans chaque Etat digne de ce nom, il est du devoir et de la responsabilité des autorités nationales de créer pour la jeunesse du pays, les meilleures conditions pour la formation et l'éducation, sans jamais s'en remettre, pour cela, aux étrangers.

La réalité aujourd'hui crève les yeux. On ne peut indéfiniment la nier ni faire comme l'autruche qui enfouit stupidement sa tête dans le sable ou comme l'hypocrite Tartuffe qui se voile la face : les Algériens sont de plus en plus nombreux à aller faire leurs études de graduation ou de post-graduation à l'étranger, parce qu'ils n'attendent plus rien de l'Université algérienne d'aujourd'hui. Nos autorités, dérangées dans leurs fausses certitudes selon lesquelles tout va bien, que les étrangers nous envient pour

nos succès et nos grandioses réalisations, ont réagi aux images de ces centaines d'Algériens et d'Algériennes qui se bousculaient devant le Centre culturel français. Elles les ont dénoncées, en laissant toutefois entendre qu'il ne saurait s'agir là que d'une énième manœuvre de nos ennemis, destinée à ternir la réputation de l'Algérie !

me paraissent en l'occurrence très significatifs. Selon le premier, le nombre total des étudiants algériens en France a atteint 26 000. J'observe qu'il est l'équivalent des effectifs des étudiants de deux à trois universités françaises, de taille moyenne.

Selon les derniers chiffres officiels français, il y a en effet en France, en plus des très grandes universités qui se situent dans la région parisienne et dans les grandes métropoles régionales, une quinzaine d'universités de taille moyenne, dont les effectifs étudiants varient pour chacune d'elles entre 7 000 et 15 000 étudiants.

L'autre chiffre est celui des 8 674 visas attribués de janvier à novembre 2017 à des étudiants algériens, étant par ailleurs précisé que le nombre de visas accordés jusqu'à novembre 2017 a augmenté de 16% par rapport à celui de 2016.

Dans chaque Etat digne de ce nom, il est du devoir et de la responsabilité des autorités nationales de créer pour la jeunesse du pays, les meilleures conditions pour la formation et l'éducation, sans jamais s'en remettre, pour cela, aux étrangers. Après les graves scandales de corruption et de fraudes qui, régulièrement, secouent nos universités et vu le déclin sidérant dans lequel se retrouve aujourd'hui l'enseignement supérieur dans notre pays, il n'y a plus d'alternative qu'entre un puissant sursaut salvateur ou la décomposition terminale.

Z. S.

UNIVERSITÉ SÉTIF 2

Adhésion au programme de dialogue interculturel en Méditerranée

L'université Mohamed-Lamine-Debaghine Sétif 2 a adhéré, depuis hier, à un nouveau projet de coopération faisant partie du programme de Dialogue interculturel réseaux et mobilité en Méditerranée (Dire-Med). «Le projet coordonné par l'Union des universités de la Méditerranée (Unimed), qui rassemble douze universités partenaires de France, d'Espagne, d'Italie, de Tunisie, du Maroc et d'Algérie, cherche à instaurer, à travers la coopération universitaire, une relation durable de confiance mutuelle», a indiqué le responsable de la cellule de presse de l'université Sétif 2, Azzedine Rebiga. Il tend aussi à favoriser la circulation des personnes, l'échange et, à long terme, une meilleure intégration économique et culturelle de la région. Pour concrétiser ce projet, l'université a organisé, hier, le 1^{er} séminaire de formation des formateurs qui s'étalera jusqu'au 8 mars. Cette rencontre a regroupé les responsables des bureaux des relations internationales qui seront formés à la maîtrise des mécanismes de coopération, d'échange d'étudiants, d'enseignants et de personnel non académique.

■ Azzedine Tiouri

→ CSA

Le CSA/Olympique sportif des étudiants universitaires organisera, le 10 mars à 14h, à l'occasion du 62^e anniversaire du boycott du championnat sportif colonial par les clubs algériens musulmans, une visite estudiantine au musée sportif olympique.

UDES DE BOU ISMAÏL



Des équipements de dessalement fonctionnant à 100% à l'énergie solaire

Une équipe de chercheurs de l'Unité de développement des équipements solaires (UDES) de Bou Ismaïl (Tipasa) a développé des équipements pour le dessalement d'eau de mer fonctionnant à 100% à l'énergie solaire et/ou d'origine photovoltaïque, a annoncé hier le directeur du Centre de développement des énergies renouvelables (CDER). Il s'agit d'un projet intitulé «Développement de technologies par l'exploitation de l'énergie solaire dans le dessalement des eaux saumâtres et de mer suivant les techniques membranaires thermiques», a indiqué à l'APS Yassaâ Noureddine. Le projet combine deux technologies de dessalement basées sur le solaire. Le premier procédé, dit de distillation membranaire alimentée par des panneaux solaires thermiques, est doté de faibles capacités estimées à 100 l/h. Le second procédé, qui

a fait l'objet d'une étude d'évaluation, est basé sur le processus d'osmose inversée, alimenté par des cellules photovoltaïques. La combinaison des deux processus permet d'augmenter le volume d'eau traitée tout en minimisant la quantité de saumure produite. Outre les zones côtières, ces particularités permettent une installation très rapide et une adaptation parfaite aux besoins spécifiques des régions arides et semi-arides souffrant d'une carence en eau potable, a souligné Noureddine Yassaâ. Dans la 2^e phase du projet, les chercheurs de l'UDES comptent s'intéresser au dessalement des eaux destinées à l'irrigation agricole, a ajouté le responsable, soulignant la haute valeur scientifique et socioéconomique de ce projet, assurant une autonomie énergétique, doublée d'une réduction des frais.

Une nouvelle infrastructure pour l'Ecole supérieure d'administration militaire (Esam) relevant de la 2^e Région militaire sera réalisée prochainement à Bir El Djir (Oran) ouvrant de nouvelles perspectives en matière de formation, a annoncé hier le commandant de cet établissement, le général-major Hamid Meftah. «L'étude a été achevée et nous sommes dans l'attente du financement pour lancer cette infrastructure de formation devant assurer plusieurs spécialités liées à la formation de l'administration militaire et qui répond aux standards internationaux», a déclaré à la presse le commandant de l'Esam en marge d'une visite guidée au profit des médias. Avec la réalisation de cette infrastruc-

UNE NOUVELLE INFRASTRUCTURE POUR L'ESAM D'ORAN

D'autres perspectives en matière de formation

ture, les capacités de l'Esam d'Oran pourront répondre largement aux demandes formulées par les différentes structures de l'Armée nationale populaire (ANP), services et armes relevant du ministère de la Défense nationale, a-t-il souligné. Concernant le projet d'ouverture d'un doctorat (3^e cycle), le général-major

Meftah a indiqué que celui-ci, accordé par les instances dont notamment la Conférence régionale des universités de l'Ouest ainsi que la commission nationale d'habilitation, attend l'approbation du Haut-commandement militaire pour sa matérialisation. Le directeur général de l'enseignement à l'Esam, le colo-

nel Mohamed Benamara, a souligné que les TIC constituent une priorité pour l'Esam qui a doté ses classes de nouvelles applications technologiques d'enseignement, rappelant que l'Ecole compte parmi ses partenaires plusieurs universités du pays.

De son côté, le directeur chargé des affaires pédagogiques, Lahouari Bouzidi, a mis en exergue la qualité de l'enseignement dispensé par l'Esam, faisant observer que les conventions signées avec les universités, à savoir les universités Oran 1 et Oran 2, des wilayas de Mostaganem, de Sidi Bel-Abbès, de Tlemcen et de Mascara, et les écoles supérieures ont «boosté» la formation supérieure au sein de l'Esam.

SUITE À L'ENTREVUE AVEC NOURIA BENGHEBRIT

Le Cnapeste peu enthousiaste

LE CNAPESTE ÉVOQUE un possible retour à la grève tant que la tutelle continue de rejeter les propositions du syndicat.

■ MASSIVA ZEHRAOUI

Quel sera l'épilogue du conflit qui oppose le Cnapeste au ministère de l'Éducation nationale, depuis une longue période ? Après le gel de sa grève illimitée et la reprise du dialogue avec les responsables du secteur, le Conseil national autonome du personnel enseignant du secteur tertiaire de l'éducation affiche sa perplexité quant à la tournure que prend le dialogue avec la tutelle.

« Le dialogue avec la tutelle se dirige vers le blocage », a publié l'entité syndicale, hier, sur sa page facebook officielle.

La raison avancée par le Cnapeste est que « le ministère s'entête en ne voulant pas répondre aux revendications soulevées et de continuer à les rejeter ». Par conséquent, l'auteur du message poursuit en évoquant un possible retour à la grève si la tutelle persiste dans ce sens.

Par ailleurs, Nouria Benghebrit n'a pas donné davantage de détails sur la réunion. En revanche, elle a mis en exergue la nécessité d'évaluer les effets engendrés par la grève. Appelant à ce titre à mesurer de manière objective, les répercussions négatives du débrayage des enseignants.

Et ce, en effectuant une « évaluation sans aucune complaisance », a-t-elle indiqué, ajoutant que celle-ci doit « s'éloigner des préoccupations de chapelles pour ne laisser place qu'à la responsabilité que chacun doit assumer dans l'intérêt de l'école et de toute composante humaine ». Elle a par ailleurs dressé un tableau des moins satisfaisants qui a « touché les établissements scolaires concernés par la grève ». Nouria Benghebrit a admis que le rattrapage des cours qui constitue « un défi », n'est pas chose facile. Ainsi, elle estime que le fait de recourir à « une évaluation objective et sans complaisance », se trouve être l'alternative afin de



Le désir d'avoir un débat sérieux qui aura des garanties concernant le droit à la promotion à tous les enseignants

« rétablir une école algérienne de qualité ». Tout en argumentant que dans cette affaire, « l'élève est le seul perdant et la seule victime », elle a appelé à ce que « cette préoccupation soit le moteur de nos échanges, dialogue et concertation aujourd'hui ».

Le coordinateur national du Cnapeste, Salim Oualha, avait indiqué que la réunion portera principalement sur l'exécution du PV national signé le 19 mai 2015. Aussi, est évoqué le sujet de la création d'une commission chargée de fixer le nombre des postes et les modalités de promotion aux grades nouvellement créés, qui sera opérationnelle à partir du 7 mars prochain. Par ailleurs, Salim Oualha a émis son souhait quant à la réussite de l'entrevue avec la ministre. Expliquant par là le désir d'avoir un débat sérieux qui aura entre

autres pour issue « des garanties concernant le droit à la promotion à tous les enseignants qui remplissent les conditions ». Mais en outre, dès l'installation officielle des structures de la médecine du travail, appliquer une formule de loge-

ment adaptée aux enseignants, et à la comptabilisation des années d'études effectuées au niveau des Ecoles normales supérieures (ENS) au cours de la carrière professionnelle et de la retraite. De rebondissement en rebondissement, la ten-

sion entre le Cnapeste et le département de l'Éducation nationale ne semble pas s'apaiser et ce, malgré la reprise des négociations avec la tutelle, pouvant éventuellement déboucher sur des compromis.

M. Z.

Le SNPSP note des avancées dans le «dialogue avec la tutelle»

M. M.

Le Syndicat national des Praticiens de santé publique (SNPSP) estime que le dialogue avec la tutelle doit être considéré comme prioritaire pour concrétiser la plate-forme de revendications des praticiens. Dans un communiqué publié au lendemain de la «session extraordinaire» de son conseil national, le 03 mars 2018, pour «l'évaluation de l'état de prise en charge de la plate-forme nationale des revendications», le SNPSP a également dressé «l'état d'avancement dans la prise en charge» des «différents dossiers» de la plate-forme.

Selon le communiqué, une «commission mixte» MSPRH-SNPSP a été installée, officiellement, sur la «décision de M. ministre de la Santé, n°07, du 25 février 2018», pour plancher sur la «révision des articles du statut particulier des praticiens généralistes de santé publique n°393-09 du 24 novembre 2009, suite à la promulgation du décret exécutif n°413-11/ n°414-11 du 30 novembre 2011 qui ont mis en place, le doctorat en

médecine dentaire et pharmacie et permettre un règlement définitif de la classification et de la formation complémentaire». Les membres du conseil national du SNPSP ont été informés, aussi, de «l'introduction d'une demande de dérogation, auprès des services de la Fonction publique, pour la préservation de l'ancienneté acquise dans le grade de principal». Un courrier «signé le 20 février 2018 par M. le secrétaire général du ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière» a été adressé, en ce sens, «au directeur général de la Fonction publique et de la Réforme administrative».

Aussi, selon le communiqué du SNPSP, le dialogue avec la tutelle a permis «la mise en place de l'arrêté ministériel portant composition du jury d'examen, assurant l'évaluation des activités de soins, pédagogiques et pharmaceutiques pour l'accès aux grades appartenant aux corps des praticiens médicaux de santé publique», ainsi que d'une «note ministérielle portant généralisation de

l'indemnité de garde au profit des pharmaciens généralistes de santé publique, l'intégration de praticiens spécialistes de santé publique, proposés par le SNPSP, dans les comités d'experts de spécialité». Le SNPSP annonce également «l'installation, dans les prochains jours, par décision de M. le ministre de la Santé, de la Commission nationale de la médecine générale et de la médecine dentaire». Outre la nécessité de poursuivre le dialogue avec la tutelle, les membres du conseil national du SNPSP ont réitéré le soutien du syndicat «aux revendications justes et légitimes des médecins résidents et appelle les autorités habilitées, à une meilleure disponibilité, dans la voie du dialogue et autant dans l'engagement dans le règlement du conflit». Par ailleurs, le conseil national «appelle ses délégués et ses adhérents à participer, pleinement, dans les actions de l'intersyndicale et à se mobiliser pour la journée de grève et des rassemblements régionaux», prévue le 4 avril 2018.

Techniques de gestion urbaine et du territoire Trois professeurs de Bucarest à l'université «3»

A. Mallem

Une délégation roumaine composée de trois professeurs se trouve depuis dimanche à Constantine, hôte de l'université '3' Salah-Boubnider. Selon M. Amirèche Hamza, directeur de l'Institut de gestion des techniques urbaines (GTU) de cette université, la délégation roumaine a été invitée dans le cadre de la convention de coopération signée entre les deux institutions universitaires. «Les trois professeurs roumains, qui viennent de la faculté de géographie de Bucarest, a indiqué notre interlocuteur, spécialisés en géographie physique, en aménagement du territoire et dans le domaine des systèmes d'information géographiques, vont séjourner à Constantine durant quatre jours, jusqu'à jeudi prochain, pour dispenser des cours sur les thèmes indiqués aux étudiants de master et aux étudiants de doctorat de l'Institut de gestion des techniques urbaines

de l'université constantinoise, ainsi qu'à une dizaine d'étudiants qui sont venus de l'université Mohamed-Boudiaf de Msila ». Toujours selon le directeur de GTU, les invités roumains dispenseront des cours magistraux le matin et des applications sur les systèmes de géographie appliquée à la gestion urbaine et du territoire dans l'après-midi.

Le séjour de cette délégation est organisé et suivi de près par le vice-rectorat chargé des relations extérieures de l'université, nous a indiqué M. Amirèche, en marge d'une journée d'études organisée hier lundi par l'université '2' Salah-Boubnider sur « le guide de construction éco- énergétique », autrement dit l'économie de l'énergie, avec la participation d'experts et du groupe allemand GIZ. Toujours dans le domaine des activités universitaires, mais cette fois dans le cadre du projet européen Erasmus-Coffee développé au niveau de l'univer-

sité Constantine 1 des Frères Mentouri, une équipe de l'université de Montpellier, coordinatrice du projet, ainsi que l'Arches Conseil Grenoble chargé de l'assurance qualité, est programmée pour le mercredi 7 mars 2018 dans cette université. A ce sujet, il faut rappeler que le projet Erasmus + Coffee est un projet européen pour le renforcement des capacités dans l'enseignement supérieur qui a été lancé en 2015 et qui regroupe 19 partenaires dont le ministère algérien de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, 9 universités algériennes, 3 partenaires socio-économiques dont la chambre de commerce et d'industrie, 5 universités européennes (françaises, espagnoles et belges) ainsi que le FOREM Service Public Wallon de l'emploi et de la formation de Belgique.

Le projet a pour ambition de fournir aux universités algériennes une méthodologie structurelle de co-construction de licences professionnalisantes.

Journée de formation à l'École des hautes études commerciales de Koléa

La Maison de l'entrepreneuriat, sise à l'Ecole des hautes études commerciales de Koléa, vient d'organiser, en collaboration avec l'Agence nationale pour le soutien à l'emploi des jeunes (Ansej), des journées de formation pour une période de trois jours, au profit des universitaires passionnés par le monde de l'emploi et l'esprit d'entreprise afin de créer des micro-entreprises avec l'accompagnement de l'Ansej.

Cette action s'est étalée du mardi 27 février au 1^{er} mars 2018, avec la collaboration de certains établissements scolaires et universitaires, en vue de consentir aux étudiants de s'accoutumer avec la création de micro-entreprises et de conférer des questions conformes et financières requises et liées à la création de ces entreprises.

Aussi, l'organisation de ce deuxième cycle de formation durant trois jours au profit des étudiants intéressés par le monde du travail et de l'esprit d'entreprise en vue de créer des micro-entreprises en complément par

l'Ansej et par la Maison de l'entrepreneuriat sise au sein de l'Ecole des hautes études commerciales (EHEC), a vu une grande contribution tant estudiantine que des secteurs administratifs, économiques, sociaux, bancaires et commerciaux.

Ainsi, en marge de ce mécanisme, des représentants de l'administration locale, les autorités fiscales et financières et les représentants des banques ont, pour leur part, présenté des explications sur les procédures administratives et sur les informations requises concernant les conditions financières et fiscales au profit des bénéficiaires du soutien et de l'accompagnement par l'Agence nationale pour le soutien de l'emploi des jeunes. Ces journées de formation ont été clôturées par la sélection de la meilleure idée des projets présentés par les étudiants et ont donné lieu à la distribution de certificats de participation aux étudiants en vue d'encourager l'esprit d'entreprise dans la communauté estudiantine.

Mohamed El-Oushed

Les conséquences de l'inconstitutionnalité, de l'impunité et des inégalités de chances

Par Abdelouahab Bengounia

Professeur hospitalo-universitaire au CHU Mustapha Pacha - Juriste

«L'avenir de l'Algérie ? Au mieux, de l'Houphouët Boigny, au pire, du Sékou Touré.» (Charles de Gaulle, le 22/12/1958)

Depuis la ratification de sa charte de création, le 7 avril 1948, devenue ultérieurement Journée mondiale de la Santé, l'Organisation mondiale de la Santé (OMS) a toujours affirmé que la satisfaction des besoins de santé des populations (habitat, eau potable, nutrition, éducation, routes, électricité, gaz, loisirs, télécommunications,...), est plus efficace pour l'amélioration de leur état de santé que la réponse ponctuelle à leur demande de soins. La médecine moderne est de plus en plus tributaire de la biotechnologie, et seul le développement socio-économique local pourra apporter le bien-être, ainsi que le plateau technique, indispensables à une pratique médicale conforme aux données actuelles de la science, comme l'exige la loi. Au moment où notre modèle privilégié, la France, fait tout pour attirer le corps médical étranger, notamment maghrébin (décret n°2017-1601 du 22/11/2017, JO RF du 24/11/2017), l'Algérie persiste dans l'inconstitutionnalité, l'impunité et les inégalités de chances pour faire fuir son élite intellectuelle ! Pourquoi ?

Les protestations dans le secteur vital de la santé ne datent pas d'aujourd'hui ! Elles sont pratiquement cycliques depuis plus de trois décennies ! Les médecins résidents sont au 4^e mois de leur grève amorcée le 14 novembre 2017 ! Pourtant, ils ne réclament que leur droit constitutionnel d'être traités à l'instar de leurs concitoyens. Il n'y a donc ni manipulation, ni défi, ni entêtement et ni manque de nationalisme du médecin algérien ! Il y a seulement une seule vérité, celle d'être pour ou contre le respect du principe d'égalité des citoyens, un principe universel fondamental pour la cohésion sociale, l'émergence des compétences nationales et l'édification des pays de droit et de justice !

Depuis 1990, les faits suivants ont été maintes fois publiés afin d'éviter à notre pays la faillite actuelle dans laquelle se trouvent aujourd'hui la santé publique et l'université algérienne (voir Google, articles et conférences du P. Bengounia).

DES GRÈVES ANORMALEMENT PROLONGÉES POUR DES REVENDICATIONS LÉGITIMES ET ACCESSIBLES

Avril 1991 : le plan de carrière des spécialistes de santé publique et leur progression en spécialités de 1^{er}, 2^e et 3^e degrés sont clairement définis (décret exécutif n°91-106 du 27 avril 1991, portant statut particulier des praticiens médicaux généralistes et spécialistes de santé publique). Malgré plus de dix années de revendications par leurs syndicats, il sera totalement ignoré par l'administration centrale du MSPRH, puis modifié et complété en 2002 par un second texte (décret présidentiel n°02-338 du 16 octobre 2002), dont la non-application également justifiera les fameuses grèves des spécialistes de santé publique.

Octobre 2002 : malgré la sagesse qui caractérise ces mouvements légitimes — discontinus (17 au 24 février 2002 et 22 avril au 14 mai 2002), puis continus (28 septembre au 13 novembre 2002 et 6 janvier au 5 mars 2004) — l'administration centrale n'aura pour arguments que le reniement de ses propres engagements (PV des réunions des 14 mai 2002, 13 novembre 2002, 27 novembre 2002, 22 avril 2003...), la désinformation et la discorde au sein du corps médical (communiqués de presse successifs des professeurs en sciences médicales, du SNPSPS et du MSPRH, respectivement en dates des 18, 22 et 26

janvier 2004), et le recours, en fin de compte, à l'autorité judiciaire pour mettre fin à une grève légitime. Un total de 121 jours (quatre mois !) d'arrêt de travail pour plus de 3000 médecins spécialistes à travers le territoire national, puis une reprise normale, dans une totale indifférence des «responsables de la santé publique». Outre la souffrance humaine, il est certain que de nombreux citoyens, surtout dans l'Algérie profonde, ont perdu la vie suite à cette absence concomitante de médecins et de médicaments. Pas un seul responsable de cette tragédie n'a été inquiété ! Juin 2004 : le 6 juin 2004, plus de 9000 praticiens de santé publique entamèrent une grève nationale et illimitée à la recherche de leurs droits usurpés, leur statut particulier qui existe, mais qui n'est pas appliqué depuis 1991. Ils ont eu droit au même traitement prescrit à leurs confrères spécialistes. Puis, en 2011, des miettes leur sont jetées pour calmer les esprits. Il en est de même pour tous les corps de ce secteur, paramédicaux et gestionnaires compris.

Mai 2008 : après des décennies de protestations et départs à la retraite ou extinction de bon nombre d'entre eux, les professeurs hospitalo-universitaires (HU) ont enfin obtenu gain de cause. Un décret portant statut particulier de l'enseignant chercheur HU est signé par le chef du gouvernement le 3 mai 2008 et publié le 4 mai au JO de la RADP. Mais le hic est, qu'à ce jour (juillet 2011), après plus de 3 années d'attente, l'arrêt d'application de ce décret n'est toujours pas établi !

Mars 2011 : plus de 5000 médecins résidents sont toujours en grève, depuis le 14/03/2011, et semblent, de par leur détermination, avoir beaucoup appris de la triste expérience de leurs aînés ! ...

Novembre 2017 : les médecins résidents sont au 4^e mois de leur nouveau mouvement de protestation amorcée le 14 novembre 2017. Jusqu'à quand ? ...

LES CONSCIENCES MORTES !

La légèreté déconcertante avec laquelle ont été gérées toutes ces grèves témoigne du peu d'intérêt accordé à la santé publique en Algérie !

«Outre la souffrance humaine, il est certain que de nombreux citoyens, surtout dans l'Algérie profonde, ont perdu la vie ou gardé des séquelles indélébiles suite à ces absences répétées et prolongées de médecins, souvent concomitantes à des pénuries de médicaments (stock de sécurité nul au 21 mars 2004 pour 271 produits, selon le rapport n°897/DG/PC/H/2004). Est-il juste qu'aucun des responsables de ces tragédies nationales n'ait été identifié et encore moins inquiété ? L'impunité n'est pas seulement anormale ou dangereuse, elle est la ruine de l'Algérie. Elle est mortelle !» (Santé publique : faillite programmée du système de santé et de



Il y a 31 ans, les réformes entamées à partir de 1988, en vue d'une libéralisation des différents secteurs économiques touchèrent le secteur de la santé. Les premières mesures adoptées en «faveur» de la Santé furent l'autorisation d'ouverture des cliniques privées, la suppression du service civil (instauré depuis 5 années par la loi n°84-10 du 11 février 1984) et du zoning.

IL EST TEMPS DE METTRE UN TERME À CE SERVICE CIVIL DE LA DISCORDE !

Il y a 52 ans, une ordonnance datée du 4 avril 1966 instaura l'obligation d'exercer à mi-temps dans les structures de santé publique pour les médecins, pharmaciens et autres praticiens du secteur privé. Elle avait été bien acceptée et appliquée de bon cœur, car le contexte politique, historique, socio-économique et psychologique y étaient favorables. Il y a 31 ans, les réformes entamées à partir de 1988 en vue d'une libéralisation des différents secteurs économiques touchèrent le secteur de la santé. Les premières mesures adoptées en «faveur» de la Santé furent l'autorisation d'ouverture des cliniques privées, la suppression du service civil (instauré depuis 5 années par la loi n°84-10 du 11 février 1984) et du zoning. On assista alors à une hémorragie importante de spécialistes hospitalo-universitaires due autant à la dégradation des conditions de travail dans le secteur public qu'aux perspectives de leur enrichissement rapide dans le secteur privé. De même, des régions entières, parmi les plus désertées, se retrouvèrent dépourvues de spécialistes algériens, qui sont allés s'installer à titre privé dans les grandes villes ou même ont carrément émigré vers d'autres pays. Mais cette grave situation n'avait pas fait revenir les décideurs de l'époque sur leur choix de libéralisation de l'économie nationale. Ils avaient opté pour l'économie de marché, pour la loi de l'offre et de la demande, ils ne pouvaient qu'en assumer les conséquences. Est-il possible, après 30 années, de revenir sur l'ouverture des cliniques privées, cliniques protégées aujourd'hui par le principe du «droit acquis» ?

Il y a 19 ans, après avoir été abandonné sans texte et sans que personne ne s'en soucie durant plus de 10 années (1988/1999), le service civil avait été remis en selle par un décret exécutif (n°99-176 du 2 août 1999, modifié par le décret exécutif n°06-419 du 22 novembre 2006). Si durant 12 années (1999/2011) personne n'a remis en question sa ré-institution ou réclamé sa suppression, c'est tant mieux pour ses partisans. Mais, à partir du moment où les médecins concernés réclament sa suppression, c'est leur droit de demander l'égalité avec leurs concitoyens, et les pouvoirs publics n'ont de faculté que d'accéder à ce droit constitutionnel universel : «Les institutions ont pour finalité d'assurer l'égalité en droits et devoirs de tous les citoyens et citoyennes en supprimant les obstacles qui entravent l'épanouissement de la personne humaine et empêchent la participation effective de tous, à la vie politique, économique, sociale et culturelle» (Art.34, Constitution de 2016).

«Le développement extraordinaire des moyens de télécommunications (internet, télé-médecine,...), la réorganisation du système

l'assurance maladie, quotidien El Watan, 11, 12 et 13 juin 2004). «Alors que la grève des hôtesse et stewards n'a duré qu'une journée (15/06/2011) et celle des postiers moins d'une semaine (6 jours), celle des médecins résidents, contre toute attente, entame son 4^e mois. Pourtant, ce que l'homme possède de plus précieux, c'est sa vie, et elle ne lui est offerte qu'une seule fois ! Il est évident que cette grève durera encore, et que les protestations perdureront toujours dans ce secteur vu le despotisme démesuré clairement affiché par les «négociateurs» du MSPRH. Quelle crédibilité peut encore rester chez ces derniers qui, face aux différents syndicats, ont toujours fait preuve d'impéritie notoire voire d'incompétence, au point de recourir, à chaque fois, à l'autorité judiciaire pour mettre fin à des revendications légitimes et accessibles ?» (El Watan, 6 et 7 juillet 2011).

national de santé en SS et SSU (1 secteur sanitaire par daïra), la participation des collectivités locales au financement et à la gestion décentralisée de ces structures, le choix judicieux des hommes, le contrôle, l'évaluation... feront que chaque SS pourra délibérément publier ses offres et ses demandes, négocier directement ses mesures incitatives (plateau technique, salaire conséquent, logement cessible...) avec n'importe quel spécialiste, et même aspirer voire devenir SSU. Nous aurons alors, enfin, un secteur public et un secteur privé complémentaires et compétitifs dans l'intérêt du malade. Le service civil, les affectations arbitraires et le despotisme démesuré de l'administration centrale ne seront plus alors qu'un mauvais souvenir» (El Watan, 6 et 7 juillet 2011).

LES EXIGENCES DE LA QUALITÉ !

Ce n'est pas le service civil qui est la plus inaccessible des revendications des médecins résidents ; c'est certainement l'amélioration de la qualité et des conditions de leur formation qui restent un sérieux problème ! Comme son nom l'indique, le médecin résident doit résider dans l'enceinte hospitalière pour être au service du malade 24h/24 et acquérir, au

mieux, l'art médical auprès de ses aînés. Malheureusement, chez nous, vu l'énorme déficit en infrastructures, il perd la majorité de son temps dans les transports publics. Nos 4 CHU de la capitale, la wilaya qui assure la formation médicale la plus importante au niveau national sont, à ce jour, hébergés dans des structures vétustes héritées de l'époque coloniale (Mustapha Pacha, Parnet, Maillot et l'ex-sanatorium de Beni Messous), structures qui ne répondent plus ni à nos besoins de soins ni à ceux de la formation ! De plus, l'objectif qualitatif de cette formation a été rendu utopique par les sureffectifs et la déstabilisation des services HU suite au «renvoi» irrégulier et inconstitutionnel de 460 professeurs chefs de service HU le 31 octobre 2013 (la veille du 1^{er} novembre!) pour avoir atteint l'âge fatidique de 70 ans ! Même à Alger, en 2018, des services HU sont gérés sans rangs magistraux ! La chefferie de service ayant été acquise par voie de concours, elle ne pouvait être perdue que dans la même forme ! Ce qui est basé sur le faux est faux !

Dans l'intérêt majeur de la santé publique et du redressement de la médecine algérienne, l'annulation pour inconstitutionnalité et gravissimes irrégularités de tous les concours de

chefferies de service HU organisés après le 31 octobre 2013 est incontournable ! L'égalité des chances et l'amélioration de la qualité de la formation médicale dans notre pays continent nécessitent l'organisation d'un concours national de chefferie de service ouvert à tous les professeurs et maîtres de conférences HU algériens, un concours basé uniquement sur le mérite scientifique (titres et travaux !) et sans aucune discrimination liée à l'âge ! Pour le malade, les cheveux blancs incarnent la sagesse et inspirent la confiance !

UNE OFFICIALIZATION DE L'INCONSTITUTIONNALITÉ !

Comble du paradoxe, on reproche à notre jeune élite intellectuelle de dénoncer l'inconstitutionnalité, au moment où leurs ministères de tutelle — Enseignement supérieur et Santé — violent, en toute quiétude, la Constitution et les lois qui en découlent (voir arrêt de la Cour suprême n°161718 du 08/06/1997 ; JO n°61 du 19/10/2016 ; arrêtés interministériels des 26/09/2016 ; 27/11/2016 ; 21/12/2017) «L'administration étant le seul garant de la pérennité de l'Etat, de quel droit un acte administratif inconstitutionnel, entaché d'autant d'irrégularités et aux conséquences mortelles,

reste-il en vigueur depuis plus de sept mois (27/11/2016 !) pour les services du SGG, services chargés statutairement d'assurer le contrôle et la conformité des projets de lois et de règlements de la coordination juridique de l'activité du gouvernement ?» (voir quotidiens Liberté du 29/07/2017 ; Halte aux passe-droits ! ; Le Courrier du 06/08/2017 ; El Watan du 19/08/2017).

L'AVENIR DE L'ALGÉRIE ?

Dans sa communication présentée à Paris en 1976, le grand historien français Guy Per-villé rapporta que «...l'indépendance étant acceptée, l'avenir des relations franco-algériennes dépend de la question du pouvoir : qui gouvernera l'Algérie ? De Gaulle en avait conscience. Le 22 décembre 1958, il dit à Alain de Sérigny : «L'avenir de l'Algérie ? Au mieux, de l'Houphouët Boigny, au pire, du Sékou Touré.» Quitte à décevoir, en posthume, le général de Gaulle, mais comme en témoigne sa glorieuse histoire, l'Algérie des choucha ne peut être et ne sera jamais une république bananière ! Même si elle est aujourd'hui au creux de la sinusoïde d'évolution des nations, elle intégrera, inéluctablement, le cercle restreint des grandes nations !

A. B.

Les magistrats en colère contre leur syndicat

Après les enseignants et les médecins résidents, ce sont les magistrats qui sont actuellement en colère. Selon eux, leur syndicat les représente mal et surtout ne les défend pas lorsqu'ils sont face à un problème relevant de leur délicat exercice. *«Notre historique syndicat ne répond plus aux aspirations des magistrats qu'il est censé représenter. Plusieurs parmi nous se sont vu lâchés par ce même partenaire social lorsqu'ils avaient le plus besoin de lui»*, se plaignent-ils. D'autres le qualifient de coquille vide. *«Le représentant des magistrats n'a pas la dimension qui lui sied. Il n'a jamais été une force de proposition face au ministère de tutelle à même de conforter les magistrats dans leur noble mission, celle de rendre l'Algérie un véritable Etat de droit et de justice»*, critiquent-ils par ailleurs. Les uns comme les autres sont, cependant, unanimes pour créer un autre syndicat qui, espèrent-ils, répondra à leurs attentes socioprofessionnelles.

UNE JOURNÉE D'ÉTUDE SUR LA GRIPPE

L'Auditorium Hadj Hamdi de l'université Yahia Fares de Médéa a abrité lundi une journée d'étude qui sera consacrée aux conséquences du virus de l'influenza (la grippe) sur la santé humaine. La faculté des sciences, en collaboration avec la DSP et le club des investisseurs économiques algériens de Médéa, a élaboré un riche programme pour débattre du phénomène de cette maladie qui tue chaque année des centaines de milliers de personnes à travers le monde. Cette épidémie sans frontière est considérée comme la plus dévastatrice et touche annuellement trois à cinq millions de patients. Le doyen de la faculté des sciences, le professeur Mustapha Oumouna, initiateur de cette journée d'étude, nous explique que ce conclave de spécialistes sur cette pathologie menaçante se veut une continuité des journées organisées les années précédentes par l'université.

A. Teta

SIGNATURE D'UNE CONVENTION PLURIDISCIPLINAIRE À L'INSM

Coopération avec l'université de Mostaganem

● Signée il y a quelques mois, une convention en matière de coopération, formation et documentation a été paraphée lundi matin, à l'INSM, à Alger, entre l'Institut national supérieur de musique, la Faculté d'art et lettres arabes et la direction de la Culture de Mostaganem.

L'Institut national supérieur de musique d'Alger (INSM) a abrité cet événement majeur, en présence du directeur de l'INSM, Abdelkader Bouazzara, Benichou Djillali, doyen de la faculté des Arts et Lettres arabes de l'Université Abdelhamid Ibn Badis, le directeur de la maison de la Culture de Mostaganem, l'encadrement pédagogique, les étudiants et des journalistes. Paraphant cette convention, la première du genre en Algérie, le directeur de l'INSM, Abdelkader Bouazzara déclarera : « C'est la première fois en Algérie qu'une convention d'une telle envergure est signée. Cela prouve qu'il existe une volonté politique au plus haut niveau afin de conférer à la musique une dimension académique tout en la démocratisant à travers le pays. Et par conséquent, mettre à contribution les étudiants en LMD (licence, master et doctorat)... ». La convention proprement dite porte sur la coordination en matière d'échange du savoir entre les professeurs, les experts, les musiciens, les musicologues, la facilitation de la mission des étudiants-chercheurs quant à l'utilisation des équipements scientifiques et autres ateliers musicaux au niveau de l'Institut de musique Abdelkader Benaïssa au sein de la direction de la Culture ; l'autorisation des étudiants (licence et master) à participer aux stages sur le terrain à travers les diverses structures sous la tutelle de la direction de la Culture et de l'Institut national supérieur de musique ; l'organisation des journées d'études, des conférences nationales et internationales pour les étudiants (licence, master et doctorat) ; l'ani-



mation des ateliers artistiques, pluridisciplinaires et interactifs entre les étudiants et les professeurs. Le volet de la formation porte sur l'engagement de l'Institut national supérieur de musique œuvre à doter les étudiants (licence et master) d'un réseau d'études musicales soutenus par un encadrement pédagogique de qualité et de haute expertise et à dispenser des cours et des communications, à assurer le suivi des formations périodiques, à faire participer des pratiquants musicaux, les professionnels, des instrumentistes expérimentés et

à garantir des places pédagogiques (licence et doctorat) au niveau de la faculté de littérature arabe et des arts de l'Université de Mostaganem.

Quant à la documentation et autres archives, ce volet demeure à l'étude et en discussion entre les parties concernées. Le D^r Benichou Djillali, doyen de la faculté des Arts et Lettres arabes de l'Université Abdelhamid Ibn Badis de Mostaganem, étayera : « Cette convention est de bon aloi. C'est une première. On passe de la phase académique à celle pratique. Aussi, nous devrions profiter

de l'expérience et l'expertise de l'INSM (L'Institut national supérieur de musique d'Alger). Cette convention impulse un bond qualitatif et scientifique pour nos étudiants. Je remercie tous ceux qui participent à la réussite de cette convention... ». Le directeur de la maison de la Culture, Abdelkader Bouazzara, s'est réjoui de cet événement pluridisciplinaire : « C'est une convention historique. Un grand acquis. Imaginez que cela soit suivi par toutes les wilayas du pays. On est chanceux d'y participer... ».

K. Smail

APRÈS ORAN, TLEMCEN ET SÉTIF, TIZI-OUZOU VOTE POUR L'ANNÉE BLANCHE

Les résidents radicalisent leur mouvement

«Si le ministère de la Santé compte décréter l'année blanche, nous n'avons pas peur. Nous y sommes prêts», est le message délivré par les médecins résidents de Tizi-Ouzou, réunis lors d'une Assemblée générale.

Après leurs collègues des wilayas d'Oran, de Tlemcen et de Sétif, les blouses blanches du CHU Nedir Mohamed ont, à l'unanimité, adopté hier l'option estimant que la responsabilité dans ce pourrissement incombe au ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière. «Nous n'avons jamais voulu en arriver là. Mais, avec les pratiques du ministère de tutelle qui est allée jusqu'à geler nos salaires, il n'y a plus rien à espérer. S'ils veulent l'année blanche, nous en sommes prêts», explique le Dr Boussad Nehlil, membre du bureau national du Collectif autonome des médecins résidents algériens (Camra). Selon lui, tous les médecins résidents ayant pris part à l'AG ont affiché leur «détermination» à poursuivre le mouvement, malgré ce qu'il qualifie de «tentatives de démobilitation par l'administration». Notre interlocuteur parle du gel des salaires dans plusieurs wilayas. À Tizi-Ouzou, le directeur du CHU a informé dimanche le bureau local du Camra que la paie du mois de mars est gelée pour les résidents en grève depuis plus de trois mois. Ces derniers ne comptent pas rester les bras croisés. Bien au contraire, ils menacent de radicaliser leur mouvement. «Nous allons déposer un préavis pour arrêter le service d'astreinte au niveau des urgences», met en garde le Dr Nehlil, non sans écarter «la possibilité d'arriver même à suspendre l'activité de garde». Pour la proposition d'année blanche, votée déjà dans plusieurs wilayas, notre source explique que ce n'est désormais qu'une formalité. Il est clair qu'il ne revient pas aux médecins résidents de la décréter, puisque la décision relève des prérogatives du Conseil pédagogique national de spéciali-



tés (CPNS), en concertation avec le ministère de la Santé et celui de l'Enseignement supérieur. Mais, force est de constater que les blouses blanches en grève depuis quatre mois, ne voient aucune autre issue, vue l'impasse qui bloque l'avancement des négociations avec le département du Pr Mokhtar Hasbellaoui. Le vote de cette option au sein de la base du Camra, se veut comme un défi de ce dernier aux autorités, surtout qu'après 4 mois sans cours, ni pratique, l'évaluation pour valider l'année devient très difficile.

Conséquences fâcheuses

A cela s'ajoute la menace qui pèse sur l'activité des urgences et des gardes, suite au recours du ministère au gel des salaires. A Sétif, précise le Dr Nehlil, «les résidents ont décidé de ne plus assurer le service minimum». Comprendre, il n'y aura ni gardes ni astreintes. Qualifiant d'«illégal», la démarche du ministère de tutelle, le représentant du Camra dira que «ce n'est pas avec ces prati-

ques qu'on va nous faire abdiquer». «Ce n'est qu'une autre atteinte à la dignité des Algériens que nous sommes», a-t-il dénoncé. Quant aux conséquences de l'année blanche et du boycott des examens de DEMS par les 11 facultés de médecine, pour la seconde fois, par les médecins en dernière année de résidanat, le risque est grand. En effet, une fois la durée du service pour les spécialistes actuellement en exercice est terminée, il n'y aura pas de nouveaux remplaçants à affecter, à cause des examens non organisés. Une réquisition peut se faire par les directeurs de la santé de wilayas, mais pour une durée limitée de quelques semaines. C'est dire qu'à l'horizon du mois de mai ou de juin au plus tard, le secteur de la santé sera confronté à l'une des crises sans précédents dans l'histoire, avec la probabilité d'un désert médical aux conséquences fâcheuses. Pendant ce temps, le dialogue entre le département du Pr Hasbellaoui et le Camra est renvoyé aux calendes grecques.

Aïssa Moussi

RECHERCHE SUR L'ON MONDE AGRICOLE

La CNMA signe une convention cadre avec l'ENSA

La Caisse nationale de mutualité agricole (CNMA) et l'Ecole nationale supérieure agronomique (ENSA) vont procéder aujourd'hui à la signature d'une convention cadre, au siège de la mutualité agricole.

Cette convention vient accroître les liens professionnels entre les deux partenaires, incitant les deux parties, à savoir, la Mutualité agricole et l'Ecole nationale supérieure agronomique à développer leur collaboration dans le domaine de leurs préoccupations mutuelles et dans leurs intérêts réciproques dans les domaines scientifiques, techniques et pédagogiques.

Plusieurs échanges, que la CNMA tient à entretenir avec l'ENSA portant sur la formation, les

stages, la recherche scientifique et technique et arriver à valoriser les résultats de la recherche commune sur terrain, au profit et service du monde agricole et rural.

Ainsi, la Mutualité agricole compte accueillir les étudiants de l'ENSA dans le cadre de leurs activités pédagogiques. Elle assurera la co-promotion des sujets de thèse portant sur les aspects de l'assurance Mutuelle agricole et participera également et activement avec les équipes de recherche à la collecte de données relatives à l'assurance Mutuelle agricole.

Cette action, s'inscrit dans la poursuite de la mise en œuvre de l'orientation stratégique et la politique de proximité qu'entretient la

Mutualité agricole visant le rapprochement auprès de ses clients et partenaires et l'amélioration continue de la qualité de ses prestations. La Mutualité agricole à travers cette convention, s'implique dans les projets, programmes de recherche et développement de l'agriculture dans les domaines de l'assurance agricole en Algérie. Elle réitère ainsi son engagement à participer activement à la croissance économique du pays en accompagnant les organismes relevant du secteur agricole, et ce, conformément aux orientations du ministère de l'Agriculture, du développement rural et de la pêche.

R. E.

UN CONGRÈS INTERNATIONAL SUR LE THÈME SE TIENT À BOUIRA

Des failles subsistent dans la législation protégeant l'enfant

La faculté des sciences sociales et humaines de l'université Akli-Mohand-Oulhadj a donné le coup d'envoi hier de son congrès international sur l'enfant et ses problèmes à l'ombre des mutations sociales, qu'elle présentera pendant deux jours consécutifs. Abderrahmane Arar, président du Réseau algérien pour la défense de l'enfant (Nada), invité au congrès pour donner une communication sur "La protection de l'enfant", a tenu à évoquer les failles qui subsistent en matière d'application de lois admises pour protéger l'enfant. "Il est vrai que sur le plan juridique, nous avons certainement avancé, mais nous constatons beaucoup de lacunes concer-

nant leur application", a-t-il précisé. "La situation des enfants victimes de violence par exemple est inquiétante, et c'est pour cette raison que nous demandons que les dispositifs qui sont indiqués dans les dernières réformes soient appliqués. Notamment pour ce qui est des décrets exécutifs qui ne sont pas appliqués. Certes, les mécanismes juridiques sont dissuasifs et remarquables, mais le signalement reste le meilleur mécanisme, car le signalement peut également mettre l'enfant hors de danger avec, bien sûr, son accompagnement. Malheureusement, le signalement et l'accompagnement sont des paramètres qui ne sont pas encore bien incorporés et éprouvés", a précisé notre inter-

locuteur. Lounes Lalle, docteur en psychologie clinique et psychologie pathologie, praticien dans un centre psychopédagogique, évoque, pour sa part, les maltraitances que subissent certains enfants, notamment ceux confiés au service de prévention et de sauvegarde de l'enfance. Quant à M^{me} Karima Kheddouci, psychologue orthophoniste, membre de l'Association du devenir des dysphasiques de la wilaya d'Alger (Adwa) et maître de conférences au département de psychologie à la faculté des sciences sociales et humaines, elle indiquera qu'elle interviendra sur le cas de l'accompagnement de l'enfant dysphasique pour faciliter son intégration. Sur

ce sujet, la conférencière précisera : "La dysphasie est un trouble du développement du langage qui ne touche pas l'aspect mental et organique de l'enfant, mais touche, cependant, ses facultés cognitives. Et de là, l'enfant ne peut pas être intégré à une scolarité normale du moment que son langage est altéré sur les deux plans, c'est-à-dire l'oral et l'écrit. Donc, il faudra passer à des aménagements pédagogiques, avec, en parallèle, de la rééducation orthophonique pour garantir une meilleure insertion psychosociale de l'enfant, en attendant de lui offrir une voie vers une formation professionnelle, afin qu'il puisse subvenir à ses besoins."

FARID HADDOUCHE

JOURNÉE D'ÉTUDE SUR LA BIODIVERSITÉ ET LE SUIVI DE LA PERDRIX GAMBRA À MÉDÉA

Les espèces faunistiques et florales menacées

La biodiversité animale et végétale est exposée à des menaces aux retombées négatives sur l'équilibre écologique pour devenir un sujet de préoccupation pour les pouvoirs publics et pour la société civile en vue de sa protection et sa préservation. Incendies de forêt, braconnage, commerce illégal des espèces animales et végétales, pacages illégitimes, pollution, constituent les menaces potentielles qui pèsent sur les espèces faunistiques et florales peuplant nos territoires. Mais pas seulement, car la biodiversité est aussi menacée par les activités anthropiques et l'expansion de l'urbanisation pour la satisfaction des populations humaines dont les besoins en ressources pour se nourrir augmentent sans cesse aux dépens des habitats des autres espèces, dira M. Mustapha Oumoune, doyen de la faculté des sciences. D'ailleurs, un grand nombre d'espèces sont en voie de disparition comme souligné par l'administration des forêts, à l'occasion d'une journée d'étude sur le "Suivi biolo-

gique de la perdrix Gambia" organisée par la faculté des sciences de l'université Yahia-Farès de Médéa. Dans leurs efforts tendant à la reconstitution de la faune locale, les services de la conservation des forêts et le centre cynégétique de Zéralda et la Fédération des chasseurs ont procédé à 2 lâchers de 600 perdreaux chacun, en 2107, à travers 2 sites localisés dans des zones boisées et à proximité des points d'eau. Les services concernés de la Conservation des forêts ont mené en novembre 2017 une évaluation préliminaire sur la prédation par les prédateurs naturels, notamment les rapaces (buse, aigle botté, milan noir), et les prédateurs mammifères (chacal), évaluation qui a donné des signes encourageants avec des taux de prédation très faibles, variant de 0,8 % à 2%, selon le site. Les résultats de plus de 25 années de recherche-développement consacrées à la faune-gibier et les espèces en voie de disparition ont été livrés à l'assistance composée d'étudiants, d'enseignants et

de nombreux intéressés à travers une communication présentée par le professeur Mohammed Belhamra, directeur de recherche du Laboratoire de la diversité des écosystèmes et dynamique des systèmes de production agricole en zones arides. L'intervenant fournira d'intéressantes données sur le développement des lignées de chasse et la formation des cadres dans le domaine quant à la restauration écologique des systèmes biologiques, ainsi que les conditions à mettre en place pour agir sur la population concernée afin de préparer des lignées de renforcement. L'Algérie, dira l'expert, manque de spécialistes en biologie du gibier et en cynégétique pour travailler dans les structures spécialisées, les institutions publiques des forêts et pour encadrer les fédérations de chasse. Car, ajoutera-t-il, la cynégétique est aussi un gisement d'emploi qui a des retombées positives sur d'autres secteurs économiques tels que le tourisme, le transport, la chasse de loisir et les assurances.

M. EL BEY

UNIVERSITÉ Akli Mohand Oulhadj Séminaire international sur la psychologie infantile **L'impact des changements sociologiques sur l'enfant en débat**

«**L**a psychologie infantile dans le cadre des changements sociologiques» était le thème du séminaire international tenu, hier, à l'université Akli Mohand Oulhadj de Bouira. Initiée par le département de sociologie, en collaboration avec le réseau algérien pour la défense des droits de l'enfant "NADA", cette rencontre a vu la participation d'enseignants et de chercheurs de plusieurs universités du pays, mais aussi de l'étranger, notamment de la Tunisie, du Maroc et de la Turquie. Le coup d'envoi des travaux, d'une durée de deux jours, a été donné durant la matinée d'hier au niveau de l'auditorium de l'université par le recteur et le pré-

sident de l'APW de Bouira. Ceux-ci ont mis l'accent sur l'importance de ce genre de rencontres scientifiques pour la promotion de la recherche psychologique en Algérie, mais aussi pour développer l'image de l'université de Bouira et du secteur de la recherche scientifique en Algérie. Ainsi, et après la cérémonie d'ouverture, les participants ont exposé la principale problématique de ce colloque, qui n'est autre que qu'une étude psychologique et sociologique sur l'impact des changements politiques, économiques et sociologiques actuels sur la psychologie de l'enfant. Selon cette étude réalisée sur une échelle de trois pays

du monde, pas moins de 350 millions d'enfants, recensés par l'organisation mondiale UNICEF, sont en danger face à des changements politiques, économiques ou sociologiques importants. L'étude s'est axée particulièrement sur le cas des enfants syriens exposés, selon cette même étude, à de graves séquelles psychologiques dues à un conflit politique et à une guerre civile qui durent depuis 2011. Des enfants sont aussi en danger dans d'autres pays plus stables et sans conflits, à l'image de ceux des États-Unis d'Amérique, où les enfants, en bas âge notamment, sont confrontés à la dissolution des cellules familiales, à des dépassements dans les milieux scolaires, à des fléaux sociaux et à

une invasion technologique sans précédent. En Afrique sub-saharienne, les enfants sont confrontés à un danger plutôt économique et nutritionnel, notamment la famine collective, l'exode en masse et la guerre. Toujours selon cette étude, ces trois échantillons confirment les changements importants sur la formation et la progression psychologique des enfants à travers le monde. Des changements qui risquent de provoquer de nouveaux conflits et des disfonctionnements sociologiques. À travers plus de 20 conférences et interventions, se rapportant à plusieurs thématiques liées à cette problématique, les participants tenteront en premier lieu

d'étudier l'ampleur exacte de ces changements sur la psychologie infantile et, par la suite, adopter une charte commune pour le lancement d'une étude à l'échelle internationale pour la protection des enfants, particulièrement au niveau des zones de conflits. Un rapport de recommandations sera aussi établi à la fin des travaux de ce séminaire. Il sera adressé à différentes organisations gouvernementales et non-gouvernementales, chargées de la protection des enfants.

Oussama Khitouch